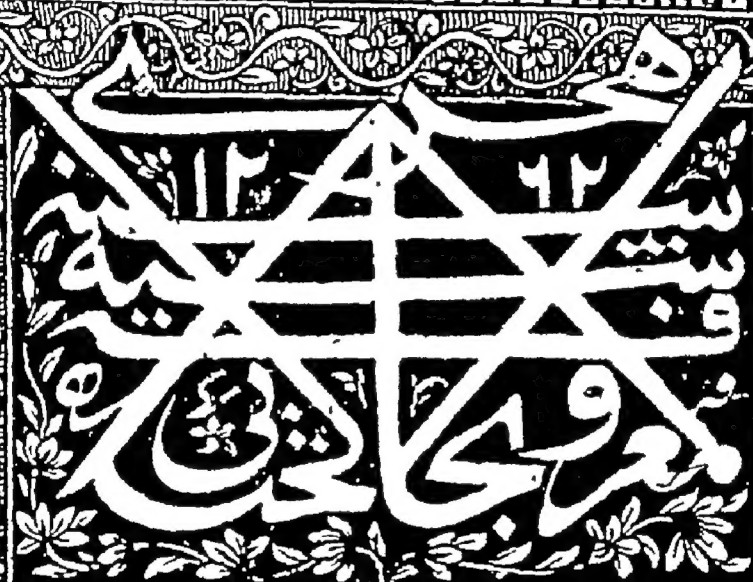


انك وبني في الدنيا والاخرة

شكرالك يا من علم الانسان لم يعلم وسببنا اسباب طبع
الحاجة التي هي مطبوعة لعلماء الامم المتعلقة على مختصر المعاني



مختصر بالجوهر والاصح بوجه من صمد في المعاني البيان

والبيع المولود من الدين الفاداة اقره الله الى عدم التنا
قد اهتم بالطبع عبد ربك خاوي محمد غفر عنه الله

سنة ثمان مائة على الجدد دون الاستمرار
عبد الله بن عبد العزيز

مع كونها عاطلة عن حلية الذوام والقباب التي يدل عليها أهمية كون الله على المضارع يدل
على الاستمرار بالوجود في وانه اولى بالا اعتبارا في هذا المقام من التبات والذوام لذلك
الاول بحققت المقابلة على ان ما يقابل الحمد من انواع الانعام واصناف الافعال التام متحدة
على الاستمرار بالجدى فلا يخلو الحمد من انعام جديد ومن يد الاحسان غيب من يد الظاهر
اختيار صيغة المضارع من بين صيغ الافعال واما التثنية صيغة المتكلم مع الغير على صيغة
المتكلم وحدها كما ذكر في المفصل فلهذا على عظم شأن حمد الله تعالى لما تضمنه من الاشارة
الى ان هذا الامر العظيم والخطيب الجسيم مما لا يمكن ان يتولا وحده بل يحتاج الى معاون
ونصير ومنه يظهر ورتبا يدل على ان هذه اشارة الى ان حمد سبحانه ليس مجرد اللسان بل به وبالحسن
واكران ايضا على ما قال الامام الرازي ان حمد الله يعلم للوارد الثلاثة وبوجه ان يجعل ما يحسن به
من الورد الثلاثة حاملا كما يجعل ما يقطع به طعا كالشك في وهذا كما ذكره بعض اهل التحقيق
في قوله عليه السلام ان صلوة الجماعة تقضى على صلوة الفذ بسبع وعشرين درجة ان صلوة
الجماعة هي الصلوة بالظاهر الباطن و صلوة الفذ هي الصلوة بالظاهر فقط وان تحرف
الخطاب في تحريك على اسمه تعالى الدال على استحجاده تع لجميع صفات الكمال اشارة الى ان هذا
الاستحجاء من الظهور بحيث لا يحتاج الى الدلالة عليه في الكلام بل بما يدل على ان ترك ذكر ما يدل
عليه وحق بحققت المقام بل المهم الدلالة على انه قوي للمعاد عرك الاقبال وداسع التوجه
الى جنبه على الكمال حتى خاطبه على اسمي بيان في الطليعة الشفعية بالا لغات في ايات
تعبيرها تأخير المفعول على تقديره الدال على اختصاصه بالذات في المقام كما ذكر في المفصل
لان تقدير الحمد كما سيجي اشد طباقا بحققت المقام وسما على ما هو الاصل من تقدير الماعل

[illegible]

[illegible][illegible]

المعنى قوله من اجل اننا قد علمنا ان
 من الصفات ذات الوجود والكمالات
 ان يكون من ليس يجب ان يكون الوجود
 كما يقال من ليس يجب ان يكون الوجود
 ان يكون الوجود والصفات ذات الوجود
 الصفات وما يجب ان يكون الوجود
 العبد الوجودي في نفسه
 بالعبادة والعبادة
 الوجودي في نفسه
 من اجل اننا قد علمنا ان
 من الصفات ذات الوجود والكمالات
 ان يكون من ليس يجب ان يكون الوجود
 كما يقال من ليس يجب ان يكون الوجود
 ان يكون الوجود والصفات ذات الوجود
 الصفات وما يجب ان يكون الوجود
 العبد الوجودي في نفسه
 بالعبادة والعبادة
 الوجودي في نفسه

[illegible]

[illegible][illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

ثم في لفظ التي من الدلالة على الشرف والرفعة على ما قبله من النبوة وهي ما ارفع من الارض
وفي الصحاح فان جعلت التي ما خرجنا منه اي انه يعرف على سائر الجاهل في ما مر له غير المحسنة
وهو شين بمعنى معقول قولنا الموبد لآل ابي ازة طيل الشيء ما يعرف به ذلك الشيء فذلك لآل ابي ازة
المجرات التي يعرف بها اعيانهم المصنفين عن معانيهم واولايتان غفل ان يبينه من حيث
يقال اضافة دلائل ابي ابي ازة اليه هم كافي في طمس حجب زمانك لانه لا يتعارف ومعه ما يباع
التحذير وانما يتعارف وصف مجراته بذلك فذلك لآل ابي ازة بمعنى معقول وقوله لا يحسن
تجمل المجرات دلائل ابي ازة نفسها للمعتدين ثم معنى فانيد المجرات وتوقتها ما على ابي ازة
ان اعلى المجرات والجاهل اوارفها واسماها هو القرآن واعيان لما فيه من ابرار البلاغة
وطائفتها ولا يتعدان براد بدلائل ابي ازة دلائل ابي ازة القرآن والاضافة الى الرسول صلى الله عليه وسلم
لا تضيف القرآن اليه ومعنى تأكيد ما كبرار البلاغة انما اقوى دلائل ابي ازة وما تسمى
في انبات المدلول بقوى الدلائل قول في مضمون المصنف ارون تصديق القوم وهو ان يعطى
حتى يسهل تفرده الى القبيح الاولي وذلك في اربعين يوما ويطبق على موضع التفسير في كذا
في الصحاح وفي كتاب الخلاصة في اللغة للضمار الميدان والمراد ههنا ميدان تبيان القوم
وكانت لغاية ان تفرز في اخير ميدان التبيان قصبة من اعتكف فيه واخذ القصبة على
سابقا فاحراز قصبات السبق كما يه عن السبق والبراعه من ربح الرجل افاق على اوقات
فالكل لم تشبه حال الال ولا اصحاب في السبق على من سواهم في باب النصيحة حال
من سبق القوم في الميدان واستعمل ههنا الالفاظ المستعملة فيهم من غير ان يحصل
التعريف والفردات ويحمل اللكنة والتخييل والتدريج قوله المدعو بعد التقدير في

[illegible][illegible]

هذا والمراد من رغبة المار السلف ما يقع من انوارهم من لطائف الفوائد وشرف الفرائد في هذا الفن
 او راجع ونفاق سق ولا اعتداد به ولا التقا اليه او من يقف في احوال الفن وينشرها
 ويروجها بالاشتغال بمباحثه واستخراج لطائفه وقيل المراد من رغبة انما السلف
 للمولى الاعظم بها والذين الحلول في قولهم وسالك باعناق مظايا تلك الاحاديث
 البطائح الاطلسيل واسع فيه دقان الحصى جميع على الاباطح والبطاح على غير القياس
 والمعنى ذهب تلك الاحاديث ونخصيص اعناق بالذكر لان الشعر والبطون وسيد
 الابل انما يظهران فيها غالبا والكلام تغفل نسبتها محال ذهاتك الاحاديث هانها
 السائر في على المطايا في البطاح وسيلان البطاح باعناها وحيوان يعتبر تشبيه
 الاحاديث بالسائر عليها في الذهاب سبيل الاستغارة بالكناية ويكن اثبات المطايا لا
 تخفيل وذكر الاعناق وسيلان البطاح بها تشجوان يعتبر تشبيه الاحاديث
 بالمطايا على طريق الجحيم للماء ويكن ذكر الاعناق وسيلان البطاح بها تشجوا
 للتشبيه قولهم واما الاخذ ولا انتها ذكره ان جملة سائلوا اختصار النظم معللين بان
 اربا البطائح فاقصر همهم ان اصحا الانحال قصدوا الاخذ ولا انتها واعتدائيا من غير
 مشق طمعا ذكر الامتثال بما يستحسنه جميع الطبائع ليس قد في البشرات هذا الفرق كسند
 من رتبة رواج دفع ثالثا من تغليظ ما يحتاج الى الدفع بان الاخذ ولا انتها امر ينشط لان
 من رتبته العاقل للدفع الاخذ ولا انتها في كل امر ينشط لا رتبته رتبته في الاول قول
 فلا رتبته من كل امر نصيب هو كالتعليق لما قد ذكره اللبيب مما حجة ايضا بعض النسخ
 بالاول وهذا يستغفر على الوجهين اما على اول ظاهر اما على الثاني فانه على طر فلو كيف

قوله لا تخفى ما في مولودك ان الخافيه
 عليه ثيابا لفظا الى ما هو جلي بعض النسخ ويحتمل
 على تقدير جوده يكون قدرا يفي آتوان الخافيه
 من الخافيه في التخييل والتخييل في الخافيه
 قوله لا تخفى ما في مولودك ان الخافيه
 عليه ثيابا لفظا الى ما هو جلي بعض النسخ ويحتمل
 على تقدير جوده يكون قدرا يفي آتوان الخافيه
 من الخافيه في التخييل والتخييل في الخافيه

[illegible][illegible]

والله اعلم بالصواب

عن نظر الطالبين ويمكن ان ينظر اليه فصار ذلك كفض الختام فضع القول على طرف الختام
وهو بنت ضعيفهما احسنه بخاصة من اللغو كناية عن تهليل احدهما وتخصيها ونسب
طريق الوصول الى وصاها رافعي الشئ يرفي اي عجبني ارهف شقرا تحدا فاقول هو التناء
باللسان او التناء وان اخص باللسان حقيقة لكن ذكره في لغز انما التخصيص على الجمل
للتكرار والتخصيص بالاحكام باللسان وانما هذا مقصد هي من بيان الفرق والنسبة
بينها ما ظهر من اسبق من يرفع النسبة بينهما على تعريفا ولذا قال سواء بغير النعمة او
بغيرها وسواء كان باللسان او بالحنان او بالكرام وان كان الاطلاق في التعريفين
ذكر هذين التعميمين وقد اوردنا ذكرهما في التناء يطلق على اللسان حقيقة كما في فواك الشئ
الله سبحانه على ما في الحديث انت كما انيت على نفسك فلا بد من ذكر قيد اللسان احتراز عن
ذلك ويترجم عليه ان كونه اطلاق التناء عليه بطريق الحقيقة ثم لو سلمنا ان ظاهر
اللام مر كونه باللسان ان يكون قوله لا شاك ان ذلك قول وان لم يكن بجوارحه للسان له
عناؤه والتعريف كونه باللسان على ان العلى يكون له من مكنونه ان يكون قوله وبالحمل
الله تعالى ان كان حقيقة فحمل اي كذا وان كان مجازا فحمل اي كذا ولا وجه للاحتراز بقيد اللسان
عنه لانه على الاول الاحتراز على ابعث التعريف لا بما ذكرنا من دقة القول وعلى الثاني الاحتراز
الاحتراز واعلم ان هذا التعريف لا يلازم ذكرهما وبيان ما ذكر في الشرح وهو التناء باللسان على الجمل
عما مر من جملته انهما قد يكونان على الجمل وذكر قد كانا على قصد التعظيم وعكس الشرح والمثل
هذا يصدق على التناء على قصد التعظيم لا على الجمل بخلاف المذكور هنا فان عند حقيقة الحركه الامرين
شاء على الجمل لا على قصد التعظيم بخلاف المذكور هنا فان عند حقيقة الحركه الامرين

هذا هو التناء باللسان وهو التناء باللسان حقيقة كما في فواك الشئ الله سبحانه على ما في الحديث انت كما انيت على نفسك فلا بد من ذكر قيد اللسان احتراز عن ذلك ويترجم عليه ان كونه اطلاق التناء عليه بطريق الحقيقة ثم لو سلمنا ان ظاهر اللام مر كونه باللسان ان يكون قوله لا شاك ان ذلك قول وان لم يكن بجوارحه للسان له عناؤه والتعريف كونه باللسان على ان العلى يكون له من مكنونه ان يكون قوله وبالحمل الله تعالى ان كان حقيقة فحمل اي كذا وان كان مجازا فحمل اي كذا ولا وجه للاحتراز بقيد اللسان عنه لانه على الاول الاحتراز على ابعث التعريف لا بما ذكرنا من دقة القول وعلى الثاني الاحتراز الاحتراز واعلم ان هذا التعريف لا يلازم ذكرهما وبيان ما ذكر في الشرح وهو التناء باللسان على الجمل عما مر من جملته انهما قد يكونان على الجمل وذكر قد كانا على قصد التعظيم وعكس الشرح والمثل هذا يصدق على التناء على قصد التعظيم لا على الجمل بخلاف المذكور هنا فان عند حقيقة الحركه الامرين شاء على الجمل لا على قصد التعظيم بخلاف المذكور هنا فان عند حقيقة الحركه الامرين

[illegible][illegible]

فصل في الكلام والنيات ما لا يوجد فلا يل بقدر اسم الفاعل جابها للداعي فتشعر
وتقدم المحرر باعتبار انه اهوه لا يقال هذا الاهتمام عارض في اسطة المقام الاهتمام باسم
الله تعالى والذي ينبغي ان يقدم في الاعتبار وليس بتقديم فيتعين ان لا يكون
كون البلاغ متطابقا للكلام يقتضيه المقام لا رعاية الامور الدائمة في شرح العارضي وقد
يجازيانه ارجح العارضي بل عارضا فستأقرا فيعمل ما هو حاصل من تقديم المبتدأ
على الخبر سيما اذا كان المبتدأ سادسا للعامل محسب الاصل فان ثبوت العامل بتقديم
على معموله قول كما ذهب اليه صاحب الكشاف في خبر المذكر لان صاحب الفتح ذهب الى
ان اقرا الاو ومنزل منزلة الاسم غير متعدي الى مفعوله باسم ربك متعلق باقرا الثاني
قول ايها الفصول العبارة ادخل لفظ الايام مع انه ترك في الشرح لانه لا يوصف
حقيقة عن الاحاطة لا مكان الاحاطة لا خطية ويمكن توجيه الترتيب بان محل الاحاطة
على ما هو الكامل منها وهي الاحاطة التفصيلية اذ لا شك في صدور العبارة عن حقيقة
ولو اخرجت الاحاطة على اطلاقها يمكن توجيه الترتيب ان كان كما ذكرنا في جابها
الشرح ويمكن توجيه ذكر الايام على تقديم محل الاحاطة على التفصيلية بان حذف
التمثيل ليدل بطريق القطع على صدور العبارة يجوز ان يكون المحذف بوجه آخر وانما
يقتضيه ما به فلذلك الايام يستقيم على تقدير ارجاء الاحاطة على اطلاقها وحاصلها
على التفصيلية لا يحذف اما تركه فاما ما يستقيم على الثاني بلا تحلف على الاول يتكلف فالد
ولي قول الاول انما هو اختصاصه بشي من شي يعني في ذكر النعم به فاما انما ذكر بعضه كجيبه فتبين
اختصاصه بالشي كذا انما ذكر النعم لان التخصيص بالذكر لا يوجب نفى ما عداه المذكور

هو الصبر على الامور مع كونها غير مستطاب
فانما يستقيم امره على التقدير لا يتم الصبر الا على التقدير
وهو الصبر على الامور مع كونها غير مستطاب
فانما يستقيم امره على التقدير لا يتم الصبر الا على التقدير

فائدة التصریح بأفاده وقا هر من حضیض الجهل ال ذروة العلم فیظهر وجه كونه
نعم غاية الظهور كما قال صاحب الکشاف قوله وقوله الانسان ما لم يعلم ای نقلاه
مطلبة الجهل الى نور العلم وقد يقال ملا حظته عموم كلمة ما بوردت الفائدة قوله ای
الخطاب المصنوع یعنی ان الفصل المصدر یعنی المفعول او الفاعل فهو مجاز لغوی وذلك
ان يحمل الفصل یعنی المصدر علی ما هو حقيقة وتعبیر التقریر فی اضافته الى الخطاب
علی ما هو حقيقة واخلاق نیاب فاصله خطاب فصل مجرول عدل وانما هی افعال
واذ بارو كان هذا اوفی بما علیه للعالمی حیث وجه التجرع العقلی فی انما هی افعال وادبار
علی قول الاضائی ذات اقبال وذلك ان لا تقیر فی الكلام مجرول اصله یعنی ان تع اعطى الرسول
كون خطابه مفعولا او فاصلا علی ان يكون المصدر من المعلوم والمجهرول وفي هذا الوجه
دقة ولطافة فان حقيقة النعمة المختصة بمن اوفى فصل الخطاب وكمال الشرف
انما هو كون خطابه فاصلا او مفعولا لا ذات الخطاب قوله یتبین من تدقیق الشرح
اذا علمت یتنا یعنی ان خطابه خالص عما یوجب الایهام وصعوبة فهم المراد مما یحمل فیضه
الكلمة والكلام وقد كون الفصل یعنی المفعول لان شرف الخطاب من حیث هو خطاب
یکون مفعولا لا بكونه فاصلا قوله بدلیل اهیل لان التصغیر یرید الشیء الی اصل
وعلی ما نقله الکشافی من بعض العرب انه قال اهل واهیل وال واهیل فالظاهر ان
اصله ان یمر تن قوله جمع طاهر بناء علی ما اشتهر من جواز افعال فی جمع فاعل کما صاحب
واصحاب والتحقیق كما ذکرنا فی شرح الکشاف ان فاعلا لا یجمع علی افعال
فامعاب جمع مصعب بالکسر تخفیف صاحب کثر وانما ارجع مصعب بالکسر

[illegible][illegible]

بفتح الهمزة
 واذا كان اللام في
 بفتح الهمزة
 اللصوق والاصحاح
 عنده ولعل على
 اللام في
 اللصوق والاصحاح

[illegible]

۲۱

كونه في أعلى مراتبها لا يعرف فيها إلا من علم البلاغة ولا يخفى أن
 في أعلى مراتب تلك المعرفة لا يكون إلا من علم البلاغة فلهذا
 لا يطلع كثرهم من علومهم على كلام من أن الله المستدل على
 تلك المعرفة من البلاغة في أخذها من الأيمان بأقرب من أن
 على المعارفة بالخروف من فضل الاستدلال بالعلوم على
 معرفة وجودها في أعلى مراتبها لا يعرف فيها إلا من علم
 في أعلى مراتب تلك المعرفة لا يكون إلا من علم البلاغة فلهذا
 لا يطلع كثرهم من علومهم على كلام من أن الله المستدل على
 تلك المعرفة من البلاغة في أخذها من الأيمان بأقرب من أن
 على المعارفة بالخروف من فضل الاستدلال بالعلوم على
 معرفة وجودها في أعلى مراتبها لا يعرف فيها إلا من علم

كونه في أعلى مراتبها لا يعرف فيها إلا من علم البلاغة ولا يخفى أن
 في أعلى مراتب تلك المعرفة لا يكون إلا من علم البلاغة فلهذا
 لا يطلع كثرهم من علومهم على كلام من أن الله المستدل على
 تلك المعرفة من البلاغة في أخذها من الأيمان بأقرب من أن
 على المعارفة بالخروف من فضل الاستدلال بالعلوم على
 معرفة وجودها في أعلى مراتبها لا يعرف فيها إلا من علم
 في أعلى مراتب تلك المعرفة لا يكون إلا من علم البلاغة فلهذا
 لا يطلع كثرهم من علومهم على كلام من أن الله المستدل على
 تلك المعرفة من البلاغة في أخذها من الأيمان بأقرب من أن
 على المعارفة بالخروف من فضل الاستدلال بالعلوم على
 معرفة وجودها في أعلى مراتبها لا يعرف فيها إلا من علم

في البياض و في اليومين من وقت يفتح كحل البوخل
 لا بد من نقع البياض على النار الى ان
 يستدار حتى يتغير لونه من البياض الى
 في البياض و في اليومين من وقت يفتح كحل البوخل
 لا بد من نقع البياض على النار الى ان
 يستدار حتى يتغير لونه من البياض الى

وذلك لان هذا الفرق انما هو بحسب مفهومه فقط لان ما ذكر من المعنيين متساويان ضد الاول
الفرق الثاني في الفرق بين ما ذكرنا وما بين ما صدقنا على اوقع عليه اصطلاح قولنا
حكم على الخ في قضية حكمك فيها على جميع افراد موضوعها كقولك كل حكم القى الى المنكر يوكد
وهذه القضية فروع هي القضايا التي حكم فيها المحمول هذه القضية على جزئيات موضوعها
مثل هذا الحكم الملق الى المنكر يوكد ذلك كذلك الاصل منطبق على فروعها التي تشمل عليها بالقوة
التي هي من العمل لمعنى تطابق الحكم الكلي على جزئياته استعماله على احكام جزئيات موضوعه ففي
قوله على جزئياته خلاصتها ومضاهيها واجعل الانطباق بمعنى الصديق
معناه صديق فهو متوقع ذلك الحكم على جزئياته فهي جزئياته جميع ذلك الحيز في قضية المنكر
هذا الحق في ينطبق ايضا مع مفهوم موضوعه ولا يصفو هذا غريب قولنا وفي بعض الامثلة
ان كل شاهد مثال من غير كس فانما يستقيم المراد من الذكر للابن ان يكون الذكر فقط وكذا المراد من
الاصباح ان يكون الذكر فقط واما ان يكون الذكر في الجملة سواء كان الذكر له ام لا فله اول
يتبين انما كليا وعلى التان يكون بينهما معنى خصوصي وجهي يعني ان كل ما يصلح شاهدا يصلح
مثلا من غير كس لان الابن لا يفسر كل كلام بل بدو كنهنا عندنا بان يكون من التنزيل الموحى او
كلام من نوعه فلا يوضح فلا يحتاج الى ذلك وهكذا كقولنا قصر القيد على طعم والقتيد على لوجه العقل
اعم على لياقيايه انشاء الله تعالى قولنا من لا يوفى الصالح كذا لا يوفى له بالوجه الاول استطاعا فذكر ان
مصدق الاستعداد بمعنى الاستطاعة لو عمل في فعل لم يندك ان مصداقه لازم بمعنى قصدا وانما ظاهر انه
لا يوفى لو عمل لانه الغالب في مصداق الفعل لازم وقد صح في بعض نسخ الاساس المتعد هذا ولا يعد
كقولنا اومعنا التصديرة فعل على الغالب اي يصبها الى القول الفاء اصبها اليه السهم في فعل اهل الحكم
او لا الاصباح فطعن في ان لا يدر كقولنا الاصباح اصله ان كانت مستعملة في السامان الحكم من راسد روم كون

[illegible][illegible]

[illegible]

قوله ان صاحب الصدور يعني المجتهد في ان يدرى ان الله تعالى على الصدور
 يعني الفعل والمفعل في معنى الصوت لا الماثل على الصدور في قوله تعالى
 وعلى ما قام به ذلك الصدور فمما قرئ في قوله تعالى على الصدور
 فالجواب كالفعل لا الماثل على الصدور في قوله تعالى على الصدور
 في قوله تعالى على الصدور في قوله تعالى على الصدور
 في قوله تعالى على الصدور في قوله تعالى على الصدور

الكلام بمعنى الفعل كما قبل عن سيبويه في مررت به فاذله صوابا حار ان صاحب
 المصدر هو معنى الجملة لا اشعارها بمعنى الفعل او ما على الثاني فلا حاجة الى اعتبار هذا
 الفعل لان الحال كان طرفا على فيه العامل الضيف كعني حروف الفصحى وحرف التنبيه ولا
 كما سبق فيكون ان يعمل فيه معنى حروف التفسير قوله تقريبا يحتمل وجهان يجعل قوله
 تقريبا علة لقوله ورتبه وتسهلا او طلبا على اختلاف المنسخ علة لقوله لو بالغ وعكسه
 ترجحا بالاتصال وان يجعل كل منهما علة لكل منهما وان يجعل كلاهما علة للاخير وان
 يجعل علة الاول والفعل المتقدم كما ان الفصول في المناظر كلامه رج بالنظر الى الظاهر
 الوجه الثاني والرابع ويحتمل ان يحتمل الثالث بان يقال قوله تقريبا وان كان علة
 لكل من الفعلين لانه تعرض لوجه عليه الاخير لانه المحتاج الى البيان لما فيه من
 حفاء واخراج المعنى قوله معنى لما ابلغ كانه للاشارة الى ان رتبت المبالغة ليس عين
 معنى لما ابلغ لوجوب تباين المضمن والمضمن ولو لم يذكر المعنى لخصا ايضا لان اللفظ
 يتضمن معناه فيضمن ما يتضمنه لان مضمن المضمن الشيء مضمن للذات
 الشيء لكن كان الكلام خاليا عن ذلك المعنى قوله وتعم الوكيل عطف امارة
 جملة حسي قبل لان الواو والعطف قبل للاعتراض على فذهب من جوه وقوعه
 اخر الكلام ولو سلم فلا نسلم ان المعطوف عليه هو حسي او حسي كولايجي ان يكون
 اما اسال الله وانه جملة جالية وعطف الانشاء على الاخبار فيجعل لها محل من
 الاعراب جائز لا جواز لنسخ جوازه ولو سلم ان المعطوف عليه هو حسي فاما يلزم
 ما ذكره عطف الانشاء على الاخبار لو كان هو حسي جملة اجبارية وهو مسموع لا يجي ان

قوله ان صاحب الصدور يعني المجتهد في ان يدرى ان الله تعالى على الصدور
 يعني الفعل والمفعل في معنى الصوت لا الماثل على الصدور في قوله تعالى
 وعلى ما قام به ذلك الصدور فمما قرئ في قوله تعالى على الصدور
 فالجواب كالفعل لا الماثل على الصدور في قوله تعالى على الصدور
 في قوله تعالى على الصدور في قوله تعالى على الصدور
 في قوله تعالى على الصدور في قوله تعالى على الصدور

قوله ان صاحب الصدور يعني المجتهد في ان يدرى ان الله تعالى على الصدور
 يعني الفعل والمفعل في معنى الصوت لا الماثل على الصدور في قوله تعالى
 وعلى ما قام به ذلك الصدور فمما قرئ في قوله تعالى على الصدور
 فالجواب كالفعل لا الماثل على الصدور في قوله تعالى على الصدور
 في قوله تعالى على الصدور في قوله تعالى على الصدور
 في قوله تعالى على الصدور في قوله تعالى على الصدور

قوله ان صاحب الصدور يعني المجتهد في ان يدرى ان الله تعالى على الصدور
 يعني الفعل والمفعل في معنى الصوت لا الماثل على الصدور في قوله تعالى
 وعلى ما قام به ذلك الصدور فمما قرئ في قوله تعالى على الصدور
 فالجواب كالفعل لا الماثل على الصدور في قوله تعالى على الصدور
 في قوله تعالى على الصدور في قوله تعالى على الصدور
 في قوله تعالى على الصدور في قوله تعالى على الصدور

[illegible]

بطريق التعريف العهد اشارة الى السابق يقال للمعنى في التعريف العهد ان يذكر الشا
ثانيا باللفظ وينبغي ان يكون ذكره مجردا عنه ايضا والسابق هنا اعنا هو المعاني والبيان
والبداهة ولم يذكر هنا ما يستعمل كونه افنونا فكيف يجعل الفقه اشارة اليها المثل
تحت ذلك باعتبار ان كونها افنونا ظاهر جدا في علمها عذرة فيكون معنى الفن
الاول باعتبار كونه اشارة العلم للمعاني بمعنى علم للمعاني فبالمعول علم للمعاني
عليه وهكذا الفن الثاني والثالث ويمكن ان يجاب عنه بان الفن الاول اشارة
الى ما ذكرناه وهو الذي يختص به عن الخطاء في تادية المعنى للراد والفن الثاني
الى ما ذكرنا من انه هو الذي يختص به عن التعقيد للمعنى والفن الثالث الى ما ذكرنا
وهو الذي يعرف به وجوه التحسين لا يقال قد ذكر سابقا ان الذي يختص به عن
الخطاء في تادية المعنى المراد هو علم للمعاني فلجعل الفن الاول اشارة الى ما يختص
به عن الخطاء في تادية المعنى المراد يمكن جعل علم للمعاني عليه مكررا خاليا عن الفائدة
لانا نقول لما بعد العهد في الفن الثاني والثالث اذا دلا إعادة فيهما فطرح ذلك
في الفن الاول ايضا نظما للفنون الثلاثة في سلك واحد قولنا مأخوذة من مقولة
الحجس اراد انها منقولة عنها المناسبة ظاهرة بينهما فيكون لفظ المقولة ومنقولة
العلم ومقدمة الكتاب حقيقة عرفية ويحتمل ان يراد انها مستعارة منها فيكون
لفظ المقدمة مجازا فيها ولا يبعد ان لا يلزم النقل والتحويل بان يقرباها في الأصل
صفة متحدة موصوفها ثم أطلقت على طائفة من المعاني او طائفة من الالفاظ
منقول عن العلم وعلى سائر الالفاظ للكتاب والنماء اما للنقل من الوصفية الى الاسموية او

[illegible]

وذلك على وجه التحفظ فانه يكون ان يكون
القوم متعلقا بغيره فلهذا كان على الترتيل
ان يبينها عما من وجه وكيف
لقد تركت كتاب اسم متعلقا من مقدمه
اولا لراوية متوقف على ما يماثل في
الوقوف ولا يوجد مقدمه في العلم
على تقدير الوقوف ولا يوجد مقدمه في العلم
في قولهم فانه مقدمه في العلم ولا يوجد مقدمه في العلم
بأنه على مقدمه في العلم ولا يوجد مقدمه في العلم
عليها الترتيل في مقدمه في العلم ولا يوجد مقدمه في العلم

يعني الفاظ يادون مقدمة الكتاب ولما اذا جلت مقدمة الكتاب مشتملة على ما يدل على مقدمة العلوم وعلى غير ذلك فالظاهر انه يصديق مع مقدمة الكتاب بدون مقدمة العلم وبالعكس كمن مقدمة العلم بعض مقدمة الكتاب فيصدق على المجموع للكتاب دون مقدمة العلم وعلى البعض مقدمة العلوم دون مقدمة الكتاب لا اله الا ان يجعل مقدمة الكتاب اسما مشتركاً بين كل طائفة المذكورة ويصدق فيصدق على البعض المقدمتان والحاصل ان هناك مقدمتين مقدمة العلوم والفاظها حادثة عليها ومقدمة الكتاب ومعاني مستفادة منها والنسبة بين المقدمتين هي التباين اللاحق الا ان تركب اللفظ المذكور وبين اللفظ مقدمة العلوم وتقبل الكتاب هي العموم من وجه وكما بين مقدمة العلوم ومعاني مقدمة الكتاب بوصف بها المفرد الح ان اجتمع اللفظ والكلام على ظاهره يخرج بعض اللفظ اعني المركب الناقص مع ان الفصاحة يتصف بجميع اللفظ لا يلحق ببعضها البعض دون بعض فلا بد من تاويل في اللفظ لو الكلام حتى يتناول هذا المركب فاحتمل البعض التاويل في الكلام بحمله على ما ليس بغير بقرينة مقابلته باللفظ واختاره في اللفظ بحمله على ما ليس بغير بقرينة مقابلته بالكلام ووجه على الاول بانه وكما في اللفظ اطلاقه على ما يقابل مقابله فاذا قبل بالمركب راد بها اليقين واللفظ والمجموع راد به ما ليس واحد منها وبالنسبة راد به ما ليس بغير في الكلام ذلك بل انما يطلق على المعنى الاصطلاح اي المركب التام او اللغوي اي اللفظ مطلقا وحققة الامر يرجع الى انهم يطلقون على المركب الناقص اللفظ لا اللفظ

بمعنى الفاظ يادون مقدمة الكتاب ولما اذا جلت مقدمة الكتاب مشتملة على ما يدل على مقدمة العلوم وعلى غير ذلك فالظاهر انه يصديق مع مقدمة الكتاب بدون مقدمة العلم وبالعكس كمن مقدمة العلم بعض مقدمة الكتاب فيصدق على المجموع للكتاب دون مقدمة العلم وعلى البعض مقدمة العلوم دون مقدمة الكتاب لا اله الا ان يجعل مقدمة الكتاب اسما مشتركاً بين كل طائفة المذكورة ويصدق فيصدق على البعض المقدمتان والحاصل ان هناك مقدمتين مقدمة العلوم والفاظها حادثة عليها ومقدمة الكتاب ومعاني مستفادة منها والنسبة بين المقدمتين هي التباين اللاحق الا ان تركب اللفظ المذكور وبين اللفظ مقدمة العلوم وتقبل الكتاب هي العموم من وجه وكما بين مقدمة العلوم ومعاني مقدمة الكتاب بوصف بها المفرد الح ان اجتمع اللفظ والكلام على ظاهره يخرج بعض اللفظ اعني المركب الناقص مع ان الفصاحة يتصف بجميع اللفظ لا يلحق ببعضها البعض دون بعض فلا بد من تاويل في اللفظ لو الكلام حتى يتناول هذا المركب فاحتمل البعض التاويل في الكلام بحمله على ما ليس بغير بقرينة مقابلته باللفظ واختاره في اللفظ بحمله على ما ليس بغير بقرينة مقابلته بالكلام ووجه على الاول بانه وكما في اللفظ اطلاقه على ما يقابل مقابله فاذا قبل بالمركب راد بها اليقين واللفظ والمجموع راد به ما ليس واحد منها وبالنسبة راد به ما ليس بغير في الكلام ذلك بل انما يطلق على المعنى الاصطلاح اي المركب التام او اللغوي اي اللفظ مطلقا وحققة الامر يرجع الى انهم يطلقون على المركب الناقص اللفظ لا اللفظ

بمعنى الفاظ يادون مقدمة الكتاب ولما اذا جلت مقدمة الكتاب مشتملة على ما يدل على مقدمة العلوم وعلى غير ذلك فالظاهر انه يصديق مع مقدمة الكتاب بدون مقدمة العلم وبالعكس كمن مقدمة العلم بعض مقدمة الكتاب فيصدق على المجموع للكتاب دون مقدمة العلم وعلى البعض مقدمة العلوم دون مقدمة الكتاب لا اله الا ان يجعل مقدمة الكتاب اسما مشتركاً بين كل طائفة المذكورة ويصدق فيصدق على البعض المقدمتان والحاصل ان هناك مقدمتين مقدمة العلوم والفاظها حادثة عليها ومقدمة الكتاب ومعاني مستفادة منها والنسبة بين المقدمتين هي التباين اللاحق الا ان تركب اللفظ المذكور وبين اللفظ مقدمة العلوم وتقبل الكتاب هي العموم من وجه وكما بين مقدمة العلوم ومعاني مقدمة الكتاب بوصف بها المفرد الح ان اجتمع اللفظ والكلام على ظاهره يخرج بعض اللفظ اعني المركب الناقص مع ان الفصاحة يتصف بجميع اللفظ لا يلحق ببعضها البعض دون بعض فلا بد من تاويل في اللفظ لو الكلام حتى يتناول هذا المركب فاحتمل البعض التاويل في الكلام بحمله على ما ليس بغير بقرينة مقابلته باللفظ واختاره في اللفظ بحمله على ما ليس بغير بقرينة مقابلته بالكلام ووجه على الاول بانه وكما في اللفظ اطلاقه على ما يقابل مقابله فاذا قبل بالمركب راد بها اليقين واللفظ والمجموع راد به ما ليس واحد منها وبالنسبة راد به ما ليس بغير في الكلام ذلك بل انما يطلق على المعنى الاصطلاح اي المركب التام او اللغوي اي اللفظ مطلقا وحققة الامر يرجع الى انهم يطلقون على المركب الناقص اللفظ لا اللفظ

قوله قد ورد على الحاجب في كلامه ان الحاجب لا يوجب كونه مستترا
 على وجه التعريف في كلامه ان الحاجب لا يوجب كونه مستترا
 على وجه التعريف في كلامه ان الحاجب لا يوجب كونه مستترا
 على وجه التعريف في كلامه ان الحاجب لا يوجب كونه مستترا

العامية نعم المعاني المختلفة وانما مشتركة فيها وقد ورد على الحاجب فيما فعل فيه
 المستثنى اذ لم تعريف نفسه بان لا حاجة اليه لان القسامين مشتركين فيما يقع تعريفهما
 المذكور بعد الاشارة كما ذكرها الباب قوله وتفسير الفصاحة بالخلوص لا يح
 عن سماع لما ذكر في الشرح ان الفصاحة عندهم هي كون اللفظ جاريا على القوانين
 المستثناة من استعمال كلامهم كثيرا لا استعمال على السنة العرب لموثوق بعينه
 وما ذكر المص من الخلو لا شك ان ليس عين هذا الكون ولا امر اجزاء فاعليه فلا يصح
 تفسير الفصاحة التي في هذا الكون بما ذكر من الخلو فان ادنى درجات التعريف
 ان يكون صادقا على المعرف وهذا الخلو هذا الخلو على الكائن هذا الكون لا يوجد
 صدق الخلو على الكون فان صدق الشق على المشتق لا يستلزم صدق الشق على
 كالتالي والكاتب والناطق والكتابة نعم فتجتمع الصدقان كما في الماشي والمحرك
 والشيء المحرك لا يقال اذ المصدق الخلو على الكون اذ هو الفصاحة لم يصح
 تعريف الفصاحة بالخلوص اطلاقا فكيف يحكم بالتشايخ اذ لا نقول ان الادباء كذا
 ما يتسامحون في التعريفات ويكتفون بحجج بان تصوة المعرف يستلزم تصوة المعرف
 ولا يحاطون على علم المعقول من وجوب كون المعرف محمولا على المعرف مع ان
 من اهل المعقول من يجوز التعريف بالمباني كتعريف البيت بالحداد ان لا يربح والسقف وما
 نقل عنده ان وجه صحة التعريف في الجملة هنا قصد المبالغة وادعاء ان الخلو
 هو الفصاحة فزيادة تضعيف ولا يصح عليه ان مثل ذلك لا يلتفت اليه في التعريفات
 الادباء كثيرا ما يعتبرون ذلك بل ادنى منه في باب التعريفات وقبل وجه التشايخ

قوله قد ورد على الحاجب في كلامه ان الحاجب لا يوجب كونه مستترا
 على وجه التعريف في كلامه ان الحاجب لا يوجب كونه مستترا
 على وجه التعريف في كلامه ان الحاجب لا يوجب كونه مستترا
 على وجه التعريف في كلامه ان الحاجب لا يوجب كونه مستترا

قوله قد ورد على الحاجب في كلامه ان الحاجب لا يوجب كونه مستترا
 على وجه التعريف في كلامه ان الحاجب لا يوجب كونه مستترا
 على وجه التعريف في كلامه ان الحاجب لا يوجب كونه مستترا
 على وجه التعريف في كلامه ان الحاجب لا يوجب كونه مستترا

کتابخانه آستان قدس
شماره ۱۳۰
تاریخ ۱۳۰۰
کتابخانه آستان قدس

[illegible]

[illegible]

فصاحة الكلمة وان كان هذا مستلزما للاول فاستدل الى ان كلامه من اللامتين مستقل
بالفساد من غير اجتناب الى ملاحظة استدلال احد الآخر لما كان كون استنساخ القرآن
على كلمة غير فصيح مستلزما للفساد اظهر في ابطال كلامه هذا
العمائم قال بل كلمة غير فصيح **قوله** مما يغوي اي يحول ويجي النسبة الجمل او الجمل
استماله على غير الفصيح اما بعد وعليه تعام به غير فصيح او بان الفصيح اولى من غير الفصيح فيلزم
الجمل ولما بعد قد تدعى على ايراد الفصيح بل من غير الفصيح فيلزم الجمل لا يقال القصر
الثالث محتمل هو ان يكون لله تعالى اذ اراد الفصيح بلا غير غيره وعالم البعد
فصاحبه وبان الفصيح من حيث هو فصيح وان كان اولى لكن لم يوجد الحكمة له تعالى
في ذلك لانا نقول الظاهر انه لا حكمة في ذلك لان القرآن انما انزل به معجزة ^{تعالى} وصدق
للسون ولا عجايزا انما هو بالبلاغة والفضاحة على الصحيح فان قلت غاية الامر
ان الثالث ايضا باطل لكنه سفها وخرجا عن الحكمة فلم يتوصل الى ريق النسبة
الجمل او العجز او السفه قلت لما كان السفه نتيجة الجمل فنسبته تدخل ونسبته
قوله اي صدقنا مطلقا موافقا في الصحاح الترجمة دقة والحاجين وطول وتخت
الملاء حاجهم دقته وظلته ولذلك في الامس ان الترجمة دقة الحاجب تنقو
وحا اربع ورجعت حاجهم او ربما استدلال على اعتبار معنى الاستعقاس يقول حسان
ثابت فمدح النبي ^{صلى الله عليه وسلم} بعينين وعجاوين من تحت حنا ارج كمشق النون من خط كاتب فناد
التشبيه بمشق النون انما يحسن باعتبار معنى الاستعقاس وفيه انه انما يسمي
لو كان قد كمشق النون بيا نال قوله ارج وهو لم لا يجوز ان يكون البيان انما الحاجب

[illegible][illegible]

اسوه مفعول منه خرج عن العارية قوله لم يستعير كل واحد معروف اقضها مع
 الاستعارة وذكر روح في شرح الكسوة انه استعارة للنسب والاستعارة وكما في نظر الان و
 للقبية الشرف للسكن كذا في معنى ليس بذلك قوله اعماهي من جهة العارية ان اراد العارية
 مستعملها كما قال في الشرح لا الكراهة داخل تحت العارية وذكر اهذه ذلك اللفظ العارية
 المستعمل عليها بمعنى كيف لم يذكر في تفسير الوحشية ما يدل على الكراهة وان اراد ان
 سئل العارية ونحوها لمزم ان يكون كل عرب كرها هو ممنوع ولو سلم فمادنا الفصل
 الامرين اما ان الخلو من الكراهة داخل ومعه في فصاحة المعنى فلا يذكر في قوله ونحوها
 وما ان الكراهة محذورة بالصراحة فلا بد في معنى ما ذكر في الخلو من الكراهة ولا ذكر في الشر
 ما لا يندفع شي منها بما ذكره روح من ان الكراهة بالعداوة اما الاول فلا يندفع
 من نصيب انتفاء النجاسة في معنى ما اعيننا انتفاء مسببه فيه واما الثاني فلا يندفع من انتفاء
 السبب الحاصل ببقاء السبب ان ثبت الشيء بالنسبة شئ وان السبب مزيله ولكن لا يندفع من
 من انتفاء المزيل من انتفاء اللزوم لحيوان ان يكون اللزوم اعم ولو ذكره ما يدل على ان الكراهة
 للشيء لا يندفع الثاني لان انتفاء السبب موجب انتفاء السبب مطلقا قوله وقيل ان الكراهة في
 التمتع اشارة الى ما ذكره الخليل في حاصله ان الكراهة والسبب اما ان جمع اللفظ الى
 اللفظ واما ان جمع النفس اللفظ لثمة واما ان جمع النفس للاشتماله على كذا في تفسير
 عنه فمع الاول لا يخفى ان ذكر الكراهة مستغن عنه وكذا على الثاني لان قيد العارية
 يعني عنه واما على الثالث فلا بد من ذكره لانه لا بد ان يذكر في تعريف الصلحة الحاصل
 عن الاستئصال المذكور لاجل ان الصلحة ما اذا عرفت ذلك فمراد به لا يندفع عليه نظره

قوله لا يندفع شي منها بما ذكره روح من ان الكراهة بالعداوة اما الاول فلا يندفع
 من نصيب انتفاء النجاسة في معنى ما اعيننا انتفاء مسببه فيه واما الثاني فلا يندفع من انتفاء
 السبب الحاصل ببقاء السبب ان ثبت الشيء بالنسبة شئ وان السبب مزيله ولكن لا يندفع من
 من انتفاء المزيل من انتفاء اللزوم لحيوان ان يكون اللزوم اعم ولو ذكره ما يدل على ان الكراهة
 للشيء لا يندفع الثاني لان انتفاء السبب موجب انتفاء السبب مطلقا قوله وقيل ان الكراهة في
 التمتع اشارة الى ما ذكره الخليل في حاصله ان الكراهة والسبب اما ان جمع اللفظ الى
 اللفظ واما ان جمع النفس اللفظ لثمة واما ان جمع النفس للاشتماله على كذا في تفسير
 عنه فمع الاول لا يخفى ان ذكر الكراهة مستغن عنه وكذا على الثاني لان قيد العارية
 يعني عنه واما على الثالث فلا بد من ذكره لانه لا بد ان يذكر في تعريف الصلحة الحاصل
 عن الاستئصال المذكور لاجل ان الصلحة ما اذا عرفت ذلك فمراد به لا يندفع عليه نظره

قوله لا يندفع شي منها بما ذكره روح من ان الكراهة بالعداوة اما الاول فلا يندفع
 من نصيب انتفاء النجاسة في معنى ما اعيننا انتفاء مسببه فيه واما الثاني فلا يندفع من انتفاء
 السبب الحاصل ببقاء السبب ان ثبت الشيء بالنسبة شئ وان السبب مزيله ولكن لا يندفع من
 من انتفاء المزيل من انتفاء اللزوم لحيوان ان يكون اللزوم اعم ولو ذكره ما يدل على ان الكراهة
 للشيء لا يندفع الثاني لان انتفاء السبب موجب انتفاء السبب مطلقا قوله وقيل ان الكراهة في
 التمتع اشارة الى ما ذكره الخليل في حاصله ان الكراهة والسبب اما ان جمع اللفظ الى
 اللفظ واما ان جمع النفس اللفظ لثمة واما ان جمع النفس للاشتماله على كذا في تفسير
 عنه فمع الاول لا يخفى ان ذكر الكراهة مستغن عنه وكذا على الثاني لان قيد العارية
 يعني عنه واما على الثالث فلا بد من ذكره لانه لا بد ان يذكر في تعريف الصلحة الحاصل
 عن الاستئصال المذكور لاجل ان الصلحة ما اذا عرفت ذلك فمراد به لا يندفع عليه نظره

[illegible][illegible]

لا كونه متصفا بالحي على قدر
الرب وان لم يتصف بشئ منها بفضل
الحسب العبد و
ان يقال لا بد من حال يجوز حال عدم فضاة الكلامات
الحس مال عدم فضاة اذ لا بد ان لا يتبع نحو
عدم فضاة في فضاة الكلام فندب
في تلك حال في فضاة في الفضاة دليل يكون
في ذلك حال في فضاة العبد و
المتنازعا في الحق اذ لا على كلام في تقدير
شئ قوله يكون الحق اذ لا على كلام في تقدير
الكلمات في فضاة العبد و
شئ قوله في فضاة العبد و
شئ قوله في فضاة العبد و
شئ قوله في فضاة العبد و

۱۱۹۹

[illegible]

ہے قولہ فیہ فی غیبتہ
 کلامہ منہ فی غیبتہ
 یا عجب العجب علی شی من الشرا والعلف
 عدم صدق الرسول یا عجب العجب
 علی شہیر الہدایہ لا ینفی اجماعہ والافتاء
 ہے قولہ فیہ فی غیبتہ فی غیبتہ
 کلامہ فی غیبتہ فی غیبتہ
 یا عجب العجب علی شی من الشرا والعلف
 عدم صدق الرسول یا عجب العجب
 علی شہیر الہدایہ لا ینفی اجماعہ والافتاء

الحکامات فی النفس بصفة عامة انما هو انما هو
 مع فساد الحكم على ما ذكره الشارح مع ان
 فساد الحكم على ما ذكره الشارح مع ان
 الشارح على ما ذكره الشارح مع ان
 المقصد اى الشارح على ما ذكره الشارح مع ان
 على الحكم بغير انفس الحكم كما في
 لا ينفى على المثال ١٢ هو لوى
 قد ظلمه العدو العالى انه قد ظلمه
 الامم الامم الامم الامم الامم الامم
 فاضل الشارح على ما ذكره الشارح مع ان
 ان شاعرا او عالما على ما ذكره الشارح مع ان
 الامم الامم الامم الامم الامم الامم

عز ذكر التعقيد ولا يدفع العكس فانه ان يقال لا ثم ان كل ضعف يوجب تعقيد فان
 مثل جاء في احد النواين مشتمل على الضعف دون التعقيد **قوله** الخلق واقع في انتقال الذهن
 امان يراد به الخلل الواقع للشيء المتسامع فعلى ذلك ولا يصح تعليل الخلل بمراد اللزوم
 وعلى الثاني لا يصح تعليل عدم ظهور الالذ بالخلل اذ لا يراد بالعكس حياً ويمكن ان يراد
 الاول **قوله** ما يناسبه منة وهو الخلل الواقع في النظر **قوله** تعليله بالاراد باعتبار معنى العلم
 والظهور اي غير الخلل ويظهر بالاراد وان يراد الثاني وتعليل عدم ظهور الالذ
 باعتبار معنى العلم والظهور **قوله** وذلك بسبب يراد اللزوم تدعيم منه انه
 السبب في التعقيد لا غير بوجهه بانه اذا حصل التعقيد سدان قصد باللفظ ما ليس
 من لوازم معناه بكون ذلك داخل في ضعف التاليف وقية نظراً لوجه انه اما خص
 الاراد بالذكر لان الصفة كخر وهن يراد باللفظ ما ليس من لوازمه اقل قليل سيما
 في كلامه يعيد بهم ان اراد باللزوم والوساطة معنا الجفن على اعليه اربعة الاصول
 ان لا م الجفن بطل الجمعية الى الجنسية فلا احشاء وان اراد معنى الجمع فظاً انه لا يصح
 احشائه بالنظر الى كل مادة فلا بد من اعتباره بالنظر الى اللزوم فيكون في كل مادة
 وجب لا م تعيد وعلى التقديرين فالظاهر انه يلزم تكثير الواسطة في كل مادة ووج
 ان يراد بالكثر ان يكون فوق الواحد فاللزم وجب لا م تعيد متفق الواسطين
 او اكثر في كل مادة **قوله** ساطع البعد الداعية لتقريبها وذكر التبعين ولذا البعد الى
 الداع مع اضافة القرب الى ذوات الخاطبين لظن حيث استار يدكر السنين الى ان
 البعد وان كان يتوصل به الى المقصود عظيم هو القرب لكن لما كان في نفسه

كل قول له فذلك ان يقال لا ثم ان كل ضعف يوجب تعقيد فان
 مثل جاء في احد النواين مشتمل على الضعف دون التعقيد **قوله** الخلق واقع في انتقال الذهن
 امان يراد به الخلل الواقع للشيء المتسامع فعلى ذلك ولا يصح تعليل الخلل بمراد اللزوم
 وعلى الثاني لا يصح تعليل عدم ظهور الالذ بالخلل اذ لا يراد بالعكس حياً ويمكن ان يراد
 الاول **قوله** ما يناسبه منة وهو الخلل الواقع في النظر **قوله** تعليله بالاراد باعتبار معنى العلم
 والظهور اي غير الخلل ويظهر بالاراد وان يراد الثاني وتعليل عدم ظهور الالذ
 باعتبار معنى العلم والظهور **قوله** وذلك بسبب يراد اللزوم تدعيم منه انه
 السبب في التعقيد لا غير بوجهه بانه اذا حصل التعقيد سدان قصد باللفظ ما ليس
 من لوازم معناه بكون ذلك داخل في ضعف التاليف وقية نظراً لوجه انه اما خص
 الاراد بالذكر لان الصفة كخر وهن يراد باللفظ ما ليس من لوازمه اقل قليل سيما
 في كلامه يعيد بهم ان اراد باللزوم والوساطة معنا الجفن على اعليه اربعة الاصول
 ان لا م الجفن بطل الجمعية الى الجنسية فلا احشاء وان اراد معنى الجمع فظاً انه لا يصح
 احشائه بالنظر الى كل مادة فلا بد من اعتباره بالنظر الى اللزوم فيكون في كل مادة
 وجب لا م تعيد وعلى التقديرين فالظاهر انه يلزم تكثير الواسطة في كل مادة ووج
 ان يراد بالكثر ان يكون فوق الواحد فاللزم وجب لا م تعيد متفق الواسطين
 او اكثر في كل مادة **قوله** ساطع البعد الداعية لتقريبها وذكر التبعين ولذا البعد الى
 الداع مع اضافة القرب الى ذوات الخاطبين لظن حيث استار يدكر السنين الى ان
 البعد وان كان يتوصل به الى المقصود عظيم هو القرب لكن لما كان في نفسه

بالنظر الى المواد فلا يلزم تكثير الواسطة في كل مادة ١٣
 بعد الله **قوله** تكثير الواسطة لانه قال في الوجود
 الكثرة وانما قال وانظر ان وصف الواسطة لانه قال في الوجود
 بالانظر الى المواد فلا يلزم تكثير الواسطة في كل مادة ١٣

[illegible]

من إضافة المصدر الى الفاعل بل إضافة المسبب الى سببه وفاعل المصدر هو الذكر
اي كثرة الذكر بسبب التكرار والثاني انه بالذكر بالتأخر حصل تكرار ان احدهما بالنسبة
الى الذكر تأنيبا والاخر بالنسبة الى الذكر اذ لا وقد حصل الذكر تأنيبا تكرار واحد مجموع
ثلاثة تكريرات **قوله** والجندل ارض ذات حجارة يحالف ما في الصحاح الجندل
تسكنون النون وفتح الدال الحجاره والجندل بفتح النون وكسر الدال الموضع الذي فيه الحجاره
ولا يبعد ان يوفق بان ما ذكره رحمه الله بيان المراد منها فانه اريد باسم الحجاره
هنا موضعها **قوله** وفنادك عما يشهد به العقل النقل اما النقل فما نقل من
الصحاح واما العقل فلان المناسبات يكون داعي الا من التصويت منها غير المتصو
له لا سماع التصو الصواب الغير ونحوه انه انما يكون كذلك اذا كان الغرض من
اسماع التصو اما اذا كان اظهار النشاط والحيوية للبلا بل يترجم بمشاهدة الانوار
ملاحظة الا وادفلا وبرجايويدة انه لم يقصر في داعي الا من التصويت على التسمي
بل ضم اليه الروية بل قدمها وعناية ما يمكن ارتفاع معنى شهادة العقل بعباده انه
يحكم بفساد توجيهه يخالف النقل بعينه من جهة **قوله** ولا فلا يحل بالقضائيل رد
رحم في الشرح توجيه النظر في الفصل المذكور في فضاحة المفرد بان الكراهة في السمع ان
اكدت الى النقل دخلت تحت التناقض ولا فلا يحل بالقضاحة وعد رحمه الله ضعف
هذا التوجيه ظاهر والظاهر ان ضعفه نوفر المنع على **قوله** ولا فلا يحل بالقضا وانه
هنا ايضا والحجاب انه لا جهة لا خلال كثرة التكرار وسابع الاضافا الا ما يلزمها
من النقل على اللسان لا الكراهة في السمع فاهنا تاسا لا خلال ويصلح سببا لمن غير ^{حجة}

[illegible]

على قوله فان تغفلوا عنها فستكون غفلة من الغفلة... ان من غفلات تلك الغفلة... ان من غفلات تلك الغفلة... ان من غفلات تلك الغفلة...

على الاستغراق في الغفلة... ان من غفلات تلك الغفلة... ان من غفلات تلك الغفلة... ان من غفلات تلك الغفلة...

ان من غفلات تلك الغفلة... ان من غفلات تلك الغفلة... ان من غفلات تلك الغفلة... ان من غفلات تلك الغفلة...

ان من غفلات تلك الغفلة... ان من غفلات تلك الغفلة... ان من غفلات تلك الغفلة... ان من غفلات تلك الغفلة...

ان من غفلات تلك الغفلة... ان من غفلات تلك الغفلة... ان من غفلات تلك الغفلة... ان من غفلات تلك الغفلة...

للباقية قوله وهو مقتضى الحال الظاهر ان الضمير يرجع الى المحضة والتذكير باعتبار
 الخبر ومجمل ان يرجع الى ان يعتبر اي اعتبار المحضة مقتضى الحال التاميل السابق قوله
 وتحقيق ذلك اه حاصله ان التحقيق ان مقتضى الحال هو الكلام للكيف بكيفية
 مخصوصة كالقوله والكلام الخالي عن التاكيد مثلا ومعنى مطابقة الكلام مقتضى
 الحال مصدر هذا الكلام عليه سمي ذلك تحقيقا اشارة الى ان بابل عليه كل اقسام
 ان مقتضى الاحوال من التاكيد الخلو عنه مثلا لم يتحقق بل يتسامح كما ذكره الشرح
 واعلم ان ما يصلح وجه الدلائل مما خرج به رحمه الله وما اوضح به امرنا هذا ما نقل عنه
 في الحواشي وذكر في شرح للفتاح وهو انه ذكر السكاكي في تعريف علم الفاعل في تطبيق الكلام
 على ما يقتضيه الحال ذكره فانه بدل على ان مقتضى الحال امر مبدئ والمذكور حقيقة هو
 الاحوال والثنا انه ذكر للصنف تعريف علم الفاعل الاحوال التي بها يطابق اللفظ مقتضى
 فالوجه مقتضى نفس تلك الاحوال لم يصح هذا القول فيكون هو الكلام ولما كانت
 ان المطابقة بمعنى الصدق كما هو اصطلاح المعقول ولا يمكن اعتبار الصدق بين الكلام
 وبين تلك الاحوال اصلا ويمكن اعتباره بين الكلام الذي يورده المتكلم وبين
 الكلام الكلي كما ذكره نقيل معنى اقتضاء الحال يتحقق حقيقة في تلك الاحوال لا في
 الكلام المشتمل عليها فان انكار المخاطب مثلا انما يقتضي تأكيد الكلام حقيقة لا الكلام
 التوكيد بل ما يقتضيه الكلام امر اخر كما سبق بياحه موبدا بما ذكر في شرح المفتاح وكلاهما
 في معظم المواضع يحكم في ان مقتضى هو الاحوال مثل قولهم انكار المخاطب يقتضي تأكيد الكلام
 وخلو هذه يقتضيه خلوه عن التاكيد والاحراز عن العتب يقتضي التحذير ولا اعتبارا

قوله في مقتضى الحال الظاهر ان الضمير يرجع الى المحضة والتذكير باعتبار
 الخبر ومجمل ان يرجع الى ان يعتبر اي اعتبار المحضة مقتضى الحال التاميل السابق قوله
 وتحقيق ذلك اه حاصله ان التحقيق ان مقتضى الحال هو الكلام للكيف بكيفية
 مخصوصة كالقوله والكلام الخالي عن التاكيد مثلا ومعنى مطابقة الكلام مقتضى
 الحال مصدر هذا الكلام عليه سمي ذلك تحقيقا اشارة الى ان بابل عليه كل اقسام
 ان مقتضى الاحوال من التاكيد الخلو عنه مثلا لم يتحقق بل يتسامح كما ذكره الشرح
 واعلم ان ما يصلح وجه الدلائل مما خرج به رحمه الله وما اوضح به امرنا هذا ما نقل عنه
 في الحواشي وذكر في شرح للفتاح وهو انه ذكر السكاكي في تعريف علم الفاعل في تطبيق الكلام
 على ما يقتضيه الحال ذكره فانه بدل على ان مقتضى الحال امر مبدئ والمذكور حقيقة هو
 الاحوال والثنا انه ذكر للصنف تعريف علم الفاعل الاحوال التي بها يطابق اللفظ مقتضى
 فالوجه مقتضى نفس تلك الاحوال لم يصح هذا القول فيكون هو الكلام ولما كانت
 ان المطابقة بمعنى الصدق كما هو اصطلاح المعقول ولا يمكن اعتبار الصدق بين الكلام
 وبين تلك الاحوال اصلا ويمكن اعتباره بين الكلام الذي يورده المتكلم وبين
 الكلام الكلي كما ذكره نقيل معنى اقتضاء الحال يتحقق حقيقة في تلك الاحوال لا في
 الكلام المشتمل عليها فان انكار المخاطب مثلا انما يقتضي تأكيد الكلام حقيقة لا الكلام
 التوكيد بل ما يقتضيه الكلام امر اخر كما سبق بياحه موبدا بما ذكر في شرح المفتاح وكلاهما
 في معظم المواضع يحكم في ان مقتضى هو الاحوال مثل قولهم انكار المخاطب يقتضي تأكيد الكلام
 وخلو هذه يقتضيه خلوه عن التاكيد والاحراز عن العتب يقتضي التحذير ولا اعتبارا

لا يقتضي الذكر الى غير ذلك وقول صان الفتح للحالة المقضية للذكر الخلف للتعريف
 للتذكير بتقديم للتأخير الى غير ذلك ولم يوجد في كلامهم ما يدل على البقضية هو الكلام
 الكلي مما ذكره السكاكي على ما يقتضيه الحال ذكره وما ذكره المصنف في تعريف المعاني وما
 قالوا ان اللفظ مطابق لمقتضى الحال كما ذكرنا وليس شئ من هذه الامور محكما في المقضية
 هو الكلام الكلي اما الاول فلان كلام الاحوال والكلام الكلي متساويان وعدم التذكير
 على سبيل الحقيقة فان المذكور حقيقة هو الكلام الجزئي وكما انه يمكن جعل الكلام الكلي
 بذكر الجزئي كونه ضمنه يمكن جعل الاحوال المذكورة بذكر الكلام الشامل عليها لكونها
 كبقية كما جعل السكاكي الالتفات الواقع في الطرف مسمى باسمها فاعمال من صحت
 من سامي الالتفات على انه قد قيل ان بعض الاحوال المذكور حقيقة كلام التعريف
 وتنويز التذكير ومؤكدات الكلام فقد ظهر ان قولهم علم يقتضيه الحال ذكره جعل الاحوال
 والكلام الكلي اما الثاني فلان تلك الاحوال تكون كلية كالتأكيد الكلي والتعريف
 الكلي وجزئية كالتأكيد الجزئي والتعريف الجزئي المودين في الكلام الجزئي فيجب
 ان يكون مقتضى الحال هو الكلي والاحوال المذكورة وتعريف النص هي الجزئيات
 الواردة في اللفظ فصح اللفظ باستماله على الجزئي بطابق الكلي بوجه الاستعمال
 الاستعمال على الجزئي مثلا ان زيد قائم باستماله على التأكيد الجزئي يكون مستملا على
 الكلي ايضا ولئن نزل عن ذلك يقال لا شك ان مقتضى الحال لركلي وهذه الاحوال
 جزئيات له فصح انها الاحوال بما يطابق اللفظ مقتضى الحال اي يكون اللفظ باستماله على
 الاحوال مستملا على مقتضى الحال فعلم ان ما ذكره النص في تعريف المعاني هو مقتضى

لا يقتضي الذكر الى غير ذلك وقول صان الفتح للحالة المقضية للذكر الخلف للتعريف
 للتذكير بتقديم للتأخير الى غير ذلك ولم يوجد في كلامهم ما يدل على البقضية هو الكلام
 الكلي مما ذكره السكاكي على ما يقتضيه الحال ذكره وما ذكره المصنف في تعريف المعاني وما
 قالوا ان اللفظ مطابق لمقتضى الحال كما ذكرنا وليس شئ من هذه الامور محكما في المقضية
 هو الكلام الكلي اما الاول فلان كلام الاحوال والكلام الكلي متساويان وعدم التذكير
 على سبيل الحقيقة فان المذكور حقيقة هو الكلام الجزئي وكما انه يمكن جعل الكلام الكلي
 بذكر الجزئي كونه ضمنه يمكن جعل الاحوال المذكورة بذكر الكلام الشامل عليها لكونها
 كبقية كما جعل السكاكي الالتفات الواقع في الطرف مسمى باسمها فاعمال من صحت
 من سامي الالتفات على انه قد قيل ان بعض الاحوال المذكور حقيقة كلام التعريف
 وتنويز التذكير ومؤكدات الكلام فقد ظهر ان قولهم علم يقتضيه الحال ذكره جعل الاحوال
 والكلام الكلي اما الثاني فلان تلك الاحوال تكون كلية كالتأكيد الكلي والتعريف
 الكلي وجزئية كالتأكيد الجزئي والتعريف الجزئي المودين في الكلام الجزئي فيجب
 ان يكون مقتضى الحال هو الكلي والاحوال المذكورة وتعريف النص هي الجزئيات
 الواردة في اللفظ فصح اللفظ باستماله على الجزئي بطابق الكلي بوجه الاستعمال
 الاستعمال على الجزئي مثلا ان زيد قائم باستماله على التأكيد الجزئي يكون مستملا على
 الكلي ايضا ولئن نزل عن ذلك يقال لا شك ان مقتضى الحال لركلي وهذه الاحوال
 جزئيات له فصح انها الاحوال بما يطابق اللفظ مقتضى الحال اي يكون اللفظ باستماله على
 الاحوال مستملا على مقتضى الحال فعلم ان ما ذكره النص في تعريف المعاني هو مقتضى

لا يقتضي الذكر الى غير ذلك وقول صان الفتح للحالة المقضية للذكر الخلف للتعريف
 للتذكير بتقديم للتأخير الى غير ذلك ولم يوجد في كلامهم ما يدل على البقضية هو الكلام
 الكلي مما ذكره السكاكي على ما يقتضيه الحال ذكره وما ذكره المصنف في تعريف المعاني وما
 قالوا ان اللفظ مطابق لمقتضى الحال كما ذكرنا وليس شئ من هذه الامور محكما في المقضية
 هو الكلام الكلي اما الاول فلان كلام الاحوال والكلام الكلي متساويان وعدم التذكير
 على سبيل الحقيقة فان المذكور حقيقة هو الكلام الجزئي وكما انه يمكن جعل الكلام الكلي
 بذكر الجزئي كونه ضمنه يمكن جعل الاحوال المذكورة بذكر الكلام الشامل عليها لكونها
 كبقية كما جعل السكاكي الالتفات الواقع في الطرف مسمى باسمها فاعمال من صحت
 من سامي الالتفات على انه قد قيل ان بعض الاحوال المذكور حقيقة كلام التعريف
 وتنويز التذكير ومؤكدات الكلام فقد ظهر ان قولهم علم يقتضيه الحال ذكره جعل الاحوال
 والكلام الكلي اما الثاني فلان تلك الاحوال تكون كلية كالتأكيد الكلي والتعريف
 الكلي وجزئية كالتأكيد الجزئي والتعريف الجزئي المودين في الكلام الجزئي فيجب
 ان يكون مقتضى الحال هو الكلي والاحوال المذكورة وتعريف النص هي الجزئيات
 الواردة في اللفظ فصح اللفظ باستماله على الجزئي بطابق الكلي بوجه الاستعمال
 الاستعمال على الجزئي مثلا ان زيد قائم باستماله على التأكيد الجزئي يكون مستملا على
 الكلي ايضا ولئن نزل عن ذلك يقال لا شك ان مقتضى الحال لركلي وهذه الاحوال
 جزئيات له فصح انها الاحوال بما يطابق اللفظ مقتضى الحال اي يكون اللفظ باستماله على
 الاحوال مستملا على مقتضى الحال فعلم ان ما ذكره النص في تعريف المعاني هو مقتضى

الروح وكتب ان تقول الروح على القلوب وخراف الفتن
منها وهدى القدر كانت في القلوب قطعا كغيره من
القول لا يعني ان اعمالها ليس من اعمال من بين الالهة
لأن معنى ذلك يستلزم ان يكون من الاعمال التي
تتمتع بها روحه اخصا من بين الاعمال التي هي
الانسان كالوقت واما ان كان من بين الاعمال التي
بها مع انه يقال هذا الكلام لم يمت في علمه او لم يكن
لوقت "عبد الله بن زكريا"

100

المقام الذي للمصاحبة مع الكلمة والمقام الذي للكلمة مع صاحبها بل كلاهما مقام واحد
 وكذا حال للمقام الذي للمصاحبة مع غير الكلمة بالنسبة الى المقام الذي للكلمة مع غير تلك
 المصاحبة فاذا قلنا للكلمة مع صاحبها مقام ليس لها مع غير تلك الصفا فقد اذن ان هذا
 المقام ليس للمصاحبة مع غير الكلمة ايضا فيعلم في المثال المذكور ان كان مع الما مقاماً
 ليس لها مع غير وليس له مع غير لان الما مع الكلمة مع صاحبها فيكون لها مقام ليس
 مع غير تلك الصاحبة واما وجه التقييد بالمشاركة فهو ارضى في المشاركة هي التسمية على
 الغاية المحتاجة الى البيان فلو لم يقيد بالمشاركة لم يأتهم ان الحكم المذكور في غير التسمية
 التقييد **قوله** الفعل الذي قصدنا به بالشر لا شك ان الفعل في نحو ان
 نفس الشرط لا معتز بالشرط فكأنه اراد بالشرط ادائه بخذف المضاراد بالشرط معنى
 الشرطية **قوله** وارتفاع شأن الكلام بالحسن والقبول الخ يتوجه على كلتا المقديين
 شئ اما على الاول فيلما تعرب ان نفس الحسن والقبول بعباقته للاعتبار المناسب
 ولا ارتفاع في الحسن لا بد ان يكون ذلك على اصل الحسن فلا يكون الارتفاع بالمطابقة
 بل بكماله فلو يادها واما الثابت بنفس المطابقة اصل الحسن ولذلك ذكر في
 الفتح ان الارتفاع والخطا بقدر مطابقة المقام لما يليق به واما على الثانية
 فلان الخطا في الحسن هو اصل الحسن وباشقاء المطابقة ينفي الحسن بالكلمة
 فلا يستقيم ان الخطا في الحسن بعدم المطابقة ويمكن ان يقال لما كان
 الارتفاع بالمطابقة الكاملة صح الارتفاع بالمطابقة لان المطابقة
 الكاملة مطابقة ويصح اطلاق مطابقتها عليها واذا اريد بالمطابقة الكاملة بينهما

قوله كذا في المقام الذي للمصاحبة مع غير الكلمة بالنسبة الى المقام الذي للكلمة مع صاحبها بل كلاهما مقام واحد
 مع غير تلك الصاحبة واما وجه التقييد بالمشاركة فهو ارضى في المشاركة هي التسمية على
 ان الفعل في نحو ان كان مع الما مقاماً ليس لها مع غير وليس له مع غير لان الما مع الكلمة مع صاحبها فيكون لها مقام ليس
 مع غير تلك الصاحبة واما وجه التقييد بالمشاركة فهو ارضى في المشاركة هي التسمية على
 الغاية المحتاجة الى البيان فلو لم يقيد بالمشاركة لم يأتهم ان الحكم المذكور في غير التسمية
 التقييد **قوله** الفعل الذي قصدنا به بالشر لا شك ان الفعل في نحو ان
 نفس الشرط لا معتز بالشرط فكأنه اراد بالشرط ادائه بخذف المضاراد بالشرط معنى
 الشرطية **قوله** وارتفاع شأن الكلام بالحسن والقبول الخ يتوجه على كلتا المقديين
 شئ اما على الاول فيلما تعرب ان نفس الحسن والقبول بعباقته للاعتبار المناسب
 ولا ارتفاع في الحسن لا بد ان يكون ذلك على اصل الحسن فلا يكون الارتفاع بالمطابقة
 بل بكماله فلو يادها واما الثابت بنفس المطابقة اصل الحسن ولذلك ذكر في
 الفتح ان الارتفاع والخطا بقدر مطابقة المقام لما يليق به واما على الثانية
 فلان الخطا في الحسن هو اصل الحسن وباشقاء المطابقة ينفي الحسن بالكلمة
 فلا يستقيم ان الخطا في الحسن بعدم المطابقة ويمكن ان يقال لما كان
 الارتفاع بالمطابقة الكاملة صح الارتفاع بالمطابقة لان المطابقة
 الكاملة مطابقة ويصح اطلاق مطابقتها عليها واذا اريد بالمطابقة الكاملة بينهما

عبارة المشايخ في بيان ان الارتفاع بالمطابقة لا يكون على اصل الحسن بل على كماله
 فلا يادها واما الثابت بنفس المطابقة اصل الحسن ولذلك ذكر في
 الفتح ان الارتفاع والخطا بقدر مطابقة المقام لما يليق به واما على الثانية
 فلان الخطا في الحسن هو اصل الحسن وباشقاء المطابقة ينفي الحسن بالكلمة
 فلا يستقيم ان الخطا في الحسن بعدم المطابقة ويمكن ان يقال لما كان
 الارتفاع بالمطابقة الكاملة صح الارتفاع بالمطابقة لان المطابقة
 الكاملة مطابقة ويصح اطلاق مطابقتها عليها واذا اريد بالمطابقة الكاملة بينهما

المسجد الكبير الجليل في القاهرة
في سنة ١٢٨٥ هـ

09

سبب الارتفاعات في الطائفة ١٢
في قوله لا ارتفاع في الطائفة ١٢
لأنه لا ارتفاع في الطائفة ١٢
بسبب الارتفاعات في الطائفة ١٢
في قوله لا ارتفاع في الطائفة ١٢

قد قيل في بعض النسخ ان هذا القصر لا يحل على تقدير المسألة أو كونه
 الاعتباري مطلقا وهذا لا يلزم من النص من يجوز العوض من وجه أو عينية
 الاعتباري مطلقا أما الاحتمال السادس وهو ان يكون الغاء للمقترع والمعنى في النص
 على المسند فيجاء عليه ان معنى هذا القصر على المسألة وانما يكون المقترض شخص مطلقا
 فلا يلزم القصر من النص من يجوز العوض من وجه أو عينية للمقترض مطلقا وأعلم
 اننا قد جربنا في هذا المقام على ما اختاره رحمه الله ان المطابقة بمعنى التصديق
 اما اذا جاوزنا ايضا كونهما بمعنى الموافقة واشتمال الكلام على المقترض والاعتبار
 ذكرنا في هذا الاقسام ونسب الكلام كما بينا في الحاشية **قوله** لان الغريب من
 حد لا يحجز لا يمكن من الطرف الا على ان طرف الشيء ثمانية فيمكن ان يكون امر واحد
 لا ينقسم في الاستدلال الذي جعل ذلك الامر طرفا له فاذا جعل حد لا يحجز طرفا اعلى
 لم يمكن ان يجعل الغريب من حد لا يحجز من الطرف الاعلى ولا يلزم انقسام الطرف الا على
 الذي جعل الطرف طرفا له نعم قد يجعل الطرف نوعا واحدا مع تعدد افراد
 لان المتخلف في الطرفية انما هو نفس النوع ولا تعدد فيه من حيث انه نوع وتعدد افراد
 لا يوجب تعدد من حيث هو ان قلت لا يجوز ان يكون نفس نوع الاعجاز وظيفته
 طرفا اعلى حد لا يحجز بمعنى ثمانية وما يعرب منها من افراد ذلك النوع والحكمة الثابتة
 للنوع يجوز ان يكون ثمانية افراد كالجسمية الثابتة للانسان ثمانية افراد من زيد
 وغيره ثمانية الطرفية الثابتة لنوع الاعجاز يجوز ان يثبت لافراد من ثمانية الاعجاز
 وما يعرب منها قلت الحكمة الثابت للنوع من حيث هو نوع لا يكون ثابسا لافراد

قد قيل في بعض النسخ ان هذا القصر لا يحل على تقدير المسألة أو كونه
 الاعتباري مطلقا وهذا لا يلزم من النص من يجوز العوض من وجه أو عينية
 الاعتباري مطلقا أما الاحتمال السادس وهو ان يكون الغاء للمقترع والمعنى في النص
 على المسند فيجاء عليه ان معنى هذا القصر على المسألة وانما يكون المقترض شخص مطلقا
 فلا يلزم القصر من النص من يجوز العوض من وجه أو عينية للمقترض مطلقا وأعلم
 اننا قد جربنا في هذا المقام على ما اختاره رحمه الله ان المطابقة بمعنى التصديق
 اما اذا جاوزنا ايضا كونهما بمعنى الموافقة واشتمال الكلام على المقترض والاعتبار
 ذكرنا في هذا الاقسام ونسب الكلام كما بينا في الحاشية **قوله** لان الغريب من
 حد لا يحجز لا يمكن من الطرف الا على ان طرف الشيء ثمانية فيمكن ان يكون امر واحد
 لا ينقسم في الاستدلال الذي جعل ذلك الامر طرفا له فاذا جعل حد لا يحجز طرفا اعلى
 لم يمكن ان يجعل الغريب من حد لا يحجز من الطرف الاعلى ولا يلزم انقسام الطرف الا على
 الذي جعل الطرف طرفا له نعم قد يجعل الطرف نوعا واحدا مع تعدد افراد
 لان المتخلف في الطرفية انما هو نفس النوع ولا تعدد فيه من حيث انه نوع وتعدد افراد
 لا يوجب تعدد من حيث هو ان قلت لا يجوز ان يكون نفس نوع الاعجاز وظيفته
 طرفا اعلى حد لا يحجز بمعنى ثمانية وما يعرب منها من افراد ذلك النوع والحكمة الثابتة
 للنوع يجوز ان يكون ثمانية افراد كالجسمية الثابتة للانسان ثمانية افراد من زيد
 وغيره ثمانية الطرفية الثابتة لنوع الاعجاز يجوز ان يثبت لافراد من ثمانية الاعجاز
 وما يعرب منها قلت الحكمة الثابت للنوع من حيث هو نوع لا يكون ثابسا لافراد

قد قيل في بعض النسخ ان هذا القصر لا يحل على تقدير المسألة أو كونه
 الاعتباري مطلقا وهذا لا يلزم من النص من يجوز العوض من وجه أو عينية
 الاعتباري مطلقا أما الاحتمال السادس وهو ان يكون الغاء للمقترع والمعنى في النص
 على المسند فيجاء عليه ان معنى هذا القصر على المسألة وانما يكون المقترض شخص مطلقا
 فلا يلزم القصر من النص من يجوز العوض من وجه أو عينية للمقترض مطلقا وأعلم
 اننا قد جربنا في هذا المقام على ما اختاره رحمه الله ان المطابقة بمعنى التصديق
 اما اذا جاوزنا ايضا كونهما بمعنى الموافقة واشتمال الكلام على المقترض والاعتبار
 ذكرنا في هذا الاقسام ونسب الكلام كما بينا في الحاشية **قوله** لان الغريب من
 حد لا يحجز لا يمكن من الطرف الا على ان طرف الشيء ثمانية فيمكن ان يكون امر واحد
 لا ينقسم في الاستدلال الذي جعل ذلك الامر طرفا له فاذا جعل حد لا يحجز طرفا اعلى
 لم يمكن ان يجعل الغريب من حد لا يحجز من الطرف الاعلى ولا يلزم انقسام الطرف الا على
 الذي جعل الطرف طرفا له نعم قد يجعل الطرف نوعا واحدا مع تعدد افراد
 لان المتخلف في الطرفية انما هو نفس النوع ولا تعدد فيه من حيث انه نوع وتعدد افراد
 لا يوجب تعدد من حيث هو ان قلت لا يجوز ان يكون نفس نوع الاعجاز وظيفته
 طرفا اعلى حد لا يحجز بمعنى ثمانية وما يعرب منها من افراد ذلك النوع والحكمة الثابتة
 للنوع يجوز ان يكون ثمانية افراد كالجسمية الثابتة للانسان ثمانية افراد من زيد
 وغيره ثمانية الطرفية الثابتة لنوع الاعجاز يجوز ان يثبت لافراد من ثمانية الاعجاز
 وما يعرب منها قلت الحكمة الثابت للنوع من حيث هو نوع لا يكون ثابسا لافراد

[illegible][illegible]

مرحبها انما اجل الامرين مرجى بلاغة الكلام دون المتكلم ولئن كانا مرجين غلبة المتكلم
انما شئنا على ان مرجئيهما بلاغة المتكلم انما هي باعتبار مرجئيهما بل لا الكلام
لان توقف بلاغة المتكلم عليهما باعتبار توقف بلاغة الكلام عليهما فلو اطلق البلا
غيت تناول البلاغيين اوضح مما لو اطلق ذلك لمحاذاة ان يكون توقف بلاغة المتكلم
عليهما لاجل بلاغة الكلام بل لاجل امر اخر **قوله** اي ما يبيح يحصل الخ الخ لرجوع
مصدر الرجوع وان كان علم الشئ وذلك القياس فتح العين والمصدر فلا يكون غنى
الفعل اي الرجوع بمعنى الرجوع اليه على الخلف ولا يصال يستعمل اسم مكان بمعنى موضع
الرجوع ولا وزن في المعنى بيته ويد الصند بمعنى المفعول فنقول على الاول مرجع الجحد الى الغنى
اي رجوع اليه وعلى الثاني مرجع الجحد هو الغنى اي موضع رجوعه وتخيّل ان يكون الرجوع به
بمعنى المفعول اي الرجوع اليه للجحد وهو الغنى فما ذكره رحمه الله من الغنى باري ما يبيح يحصل
انما هي التنبّه وهو المصدر بمعنى المفعول لا المصدر بمعنى الحقيقة والرجوع عبارة عن المانع
الا المصدر بالمعنى الحقيقة بدليل **قوله** الى الاحتراز ولو لم يكن كلمة الى لم يحتمل المصدر بهذا
المعنى بل يتعين اسم الموضع او المصدر بمعنى المفعول وكلامه في ذلك حين لوضوح المقصود
قوله الى الاحتراز عن الخطاء كانه اراد به عدم الخطاء عن قصد على ان يكون
القصد فيه قيد النفي لا المنع فصم **قوله** ولا رتباً لانه شرطه ان ينفاء عدم الخطأ
عن قصد بما يكون خطؤه وربما لا يكون خطأ لكن ينبغي ان لا يكون عن قصد وعلى
كلا التقديرين لا يكون بليغاً اما الاول فلوجوب الخطاء واما الثاني فلا تنافي القصد
فان دفع ما يترتب عليه اراد بالاحتراز عن الخطاء ان لا يخطأ فلا وجه لادراجهما معاً

[illegible]

تميز الكلام على تميز الكلمة لا يمكن تميزها ما يتوقف عليه بلاغة الكلام والبيان
ان الغضاضة في فصاحتى الكلام والكلمة مشتركة لفظا فلما اريد باللفظ الفصح ما يتناول
الكلام والكلمة يكونان جمعاً بين معنى المشتركة فتقدير اللفظ التزام الجمع للدأور المخطو من
غير ضرورة والتأويل بما يندفع الاشتراك لا يصح اليه من غير ضرورة ولا ضرورة ههنا حصول
المطلوب بحل الفصح على الكلام لانه يدخل وتيميزه تميز الكلمة **قوله** فقد سمي سهواً
ظاهر لان المقصود انبات الاحتياج الى المعاني والبيان بان مرجع البلاغة يتوقف
عليهما كما ان الرجوع امران الاحتراز والتميز للدأور ان الاول يحصل بالمعاني والثاني
بفرضه يحصل باللغة والخوف والصرف والمحس وهو تميز الغريب عن غيره وتيميز ما
ضعف التأليف والتعقيد اللفظي عن غيره وتيميز مخالف القياس عن غيره وتيميز
للتنازع عن غيره والبعض الباقي وهو تميز ما فيه التعقيد المتعقبات عن غيره يحصل
فلا بد من بيان ان البعض الحاصل بالامور الاربعة غير البعض الحاصل بالبيان
معنى ان ما يحصل به لا يحصل بها ليتبين الاحتياج اليه والاخفاء ان هذا البيان انما
يحصل اذا جعل الضمير عائداً الى ما بين اوريدك اذ لو جعل عائداً الى ما يدرك لم يعد
لان الحاصل بالبيان لا يدرك بالحق وما ان لم يدرك في العلوم الثلاثة فلا فائدة ان يكون
مبيناً فيها فلا ينبغي الاحتياج الى البيان **قوله** ان مختصصة وثلاثة فتوق الى المعاني والبيان
والبداع لانه قد سبق ان علم البلاغة علم المعاني والبيان وعلمها علم البديع وليس
على ان المختص بالعلم بالبلاغة وتوابعها ان مختصصة وثلاثة فتوق وجعلنا ثلاثة لتوجه
الظاهر عليه اذ غيرنا جعلنا اثنين احدهما علم البلاغة والاخر توابعها ولك ان يجعل المعنى على هذا

على قوله والذابل ما بين
 الاشتراك جواب سدال وهو انه لا حاجة الى ان يجاب
 بالمتنى التشرى في الاستعمال يجوز ان يكون
 احدى بالفتح فيمنع الاشتراك اللفظي ويكون
 متفواين المعنيين المقصود ان غاية الامران يكون ذلك
 مجازا لكن باب الدخول في معنى قوله فقد هي
 آه ١٣ عجب الدخول في التقيد المقصود
 طارقت لانه على تقدير عدم خبره الى ما ذكر
 فيجب كون جميع ما سوى التقيد المقصود
 من كذا حسن كالفيد عدمه
 لكن ان كان اكثر ويرى

[illegible]

لا نراك لم يسفر حاسن غير اعتبار حدث ^{لشئ} ولك ان تحصل العلم على الاغراض الدالة عليه ^{قوله}
بمثلة المفرد يعني ان المعاني ليس خبر البيان حقيقة بل كالحج منه لان رعاية
المطابقة لو اقتدر ^{على} البيان على وجه التجربة بل معنى اعتبارها فيه ان الايراد الذي
هو مقصود البيان انما يعتبر بعد رعاية المطابقة ولو علل التقديم بحجج هذه البعد
لكفي ^{قوله} ملكة بقدرها الوجه ان يراد بالملكة ههنا كيفية راسخة للنفس يمكن بها من
مقتضى جميع المسائل بان يستخلص بها ما كان معلوما خيرا وبها فيها ويستخلص ما كان مجهولا
منها ولو حمل الملكة على ما يذكر في مراتب ادراكك من بملكة الانفعال من الضروريات
الى النظريات وهي العقل بالملكة ^{وهي} ملكة استحضار النظريات التي حصلتها او لا فمصدر
معرفة عندنا متى شاءت من غير حاجة الى كسب جديد وهي العقل بالفعل الصحيح
اما الاول فظاهر واما الثاني فلان الشخص اذا تمكن من معرفة جميع مسائل علمه بعد
علمه بالملك العلمية لا استلزام ان يكون قد حصل جميع المسائل او لا وصارت مخزونة
عنده وان يتمكن من معرفة كل منها بالاكسب فان من هو فقيه بلا يرب كافي خفيفة
والكسب هو ما الله لا يعير فلبعض المسائل على ما نقل عنهما والكتب وايضا كان الفقهاء
بحاجتها ومنعفت بعض المسائل بعد ما تحققت ففاهتهم بلا شك الى الاجتهاد
والكسب الجديد وكلامه رح في الشرح ما نل الى الثاني فهو حال قول ^{قوله} ويجوز ان
يراد به نفس الاصول والقواعد المعلومة وصغرها بالمعلومة اشارة الى وجه التحويل
فان الطاهر ان العلم حقيقة في الادراك عجزا في الفتوى اعمد المدركة ^{الاصول} اطلاقا
على القول ويجعل حقيقة فيها ارجح الجواز على الاشراك وكذا اطلاق العلم على الملك عجزا اطلاقا لا يفسر
بغير المسبب

[illegible]

[illegible]


على السبب او بالعكس وقد يقال ينبغي ان ينقاد العلم من اطلاق العلم على العلوم المدنية والشرعية
الملك او القواعد من غير استعانة بقضية وهذا اية النقل فلنقل العلم فيها حقيقة عرفية
او اصطلاحية **قوله** ولا يستعمل المصنف في الجزئيات النظر انه اراد الجزئيات فقط
على ما عليه اصطلاح البعض من ان المعرفية يقال لا ادراك الجزئي والعلم لا ادراك الكلي
يعني انه ان لفظ المعرفة ههنا على العلم جريا على هذا الاصطلاح فيتوجه عليه ان بناء
لفظ المعرفة ههنا لا يحتاج الى الجزئيات على هذا الاصطلاح لاستقامته على تقدير
ان يكون المعرفة مستعملة في الادراك مطلقا سواء كان ادراكا للجزئي او الكلي والجواب
ان المصنف ذكر في الايضاح وقد جعله كالشرح للتليخيص انه قبل يعرف دون يعلم
رعاية لما اعتبره بعض الفضلاء من تخصيص العلم بالكليات والمعرفة بالجزئيات
فشرح رحمه الله كلامه على وقف ما ذكره وقد يجاب بانه لما ترك لفظ العلم الى
المعرفة اقضى نكتته والجزئيات على هذا الاصطلاح يصح نكتته بقصير اليه **قوله**
يستنبط منه ادراكات جزئية النظر ان هذا التفسير مبني على اختصاص المعرفة بالجزئيات
فيناقش بان هذا انما يستلزم كون المدرك جزئيا لا كون الادراك جزئيا ولا يلزم من
جزئية المدرك جزئية الادراك لان ادراك الجزئي يجوز ان يكون كلياً بنفسه قال
الحكماء انه تعالى عالم بالجزئيات على الوجه الكلي والجواب ان ادراك الجزئي
وان كان كلياً في نفسه لكنه كجزء لا ادراك كلي فان ادراك الكلي كلي من جزئياته ادراك
جزئية فجزئية المدرك يوجب جزئية الادراك لهذا المعنى فذلك استنبط رحمه الله
جزئية الادراك من لفظ المعرفة المختصة بادراك الجزئيات ولما كان **جزئية**

ولما كان اجزئية الادراك اعم من ان يكون اجزئية للدراك وكذا الواقع ههنا والادراك مستعلا
الغنى هو الاول فسر كما ذكرنا اجزئية بادراك الجزئيات فقال هم من كل فرد قبل هذه العبارة من
قبيل حذف العادون المعطوي كل فرد على اقل اربع على في قوله تعري على الذي اخذنا
لنقول قلت اي وقت وحكي اوزيد اكلت سمكا البنا اسم اي ولينا وترا وفيه انه لو صرح بالغا
وقيل كل فرد في جزاء او ام يحسن فلا يحسن القول بخدفة وكانه زقيل بعد الضا اليه صورة
تعد الخبر في هذا حلوا مض تعد الحال نحو اطعمته حلوا مضاضا ورايته
اسود ابيض وضرب القوم واحدا واحدا **قوله** على اسير اليه في الفتح حيث قال في
الغافي على ما يقض الحال ذكره فان المذكور حقيقة هو الكلام لا نفس الكيفيات وقد سلفنا
لك ما يدفعه واما التصريح فيقول العلامة ذكر في شرح قول ضد الفتح وارتفاع شأن
في باب الحسن القبول والخطاطة في ذلك بمصداق دفعه للمقام يليق به وهو الذي
مقضى الحال ان المراد عما يليق به الكلام الذي يليق بذلك المقام والكلام الذي يليق
به هو مقضى الحال ما نتج من ان يصير صريح صاحب الفتح لا يخط غرضه في الشارح حيث قال
بعد قوله وهو الذي سميته مقضى الحال فان كان مقضى الحال اطلاق الحكم فكذا وان
كان مقضى الحال كالحكم كالمسند اليه فكذا وان كان المقضى انبائه الخ فان وقع قوله فان
كان مقضى الحال تفصيلا لقوله وهو الذي سميته مقضى الحال يصير بان مقضى الحال الذي
يعبر به المقام انما هو نفس الكيفيات فغير الشارح لا يطابق الشرح وقوله لا يصح القول انما هو
يطابق مقضى الحال قريبنا فيما سبق وجه هذا القول من كون المقضى نفس الكيفيات فكذا في احوال الاستدلال
احوال اللفظ بغير احوال القول في التعريف لحوال اللفظ والاستدلال في احوال اللفظ بغير احوال القول

طع هو له ولا كان خبيثة
 الاوارك المعنى المذكور اعني الاضافه والافتراف الاوارك
 معني منع الشك كذا لا يكون الا مع اسم جبري كمن يمانه
 حبس العبد يزوي او لا او الاضافه بانها اوجب حبس
 الا ان يلاحظ العطف او لا او الاضافه بانها اوجب حبس
 الاول المعنى كل فزمن ويزوي معجب كمن
 للتعهد على الثاني كون المعنى كل فزمن ويزوي معجب كمن
 فزمن الثاني الا ان يكون تأكيد العطف الاول فلا وجه للقول
 فزمن مع ان كون الدمار متعديا للمعنى الاول
 فزمن مع ان كون الدمار متعديا للمعنى الاول
 فزمن مع ان كون الدمار متعديا للمعنى الاول

٤١

لا يظهر المعنى فيه وكان قيل لعدد الصنفين
 صاحب الدار في الاضافه او في الكلام عمل على الوجه
 بانه الكلام المكلف به في الدنيا لا في الآخرة يعني بان الحكم

[illegible]

فكذب الموجبة منها مطافاً ويصدق السالبة لذلك لخالف النسبان في الأولى نوافقه
 في الثانية فالشارح دفع ذلك بأن نسبة الخارجية تعتبر في أحد الأزمنة ففي الخبر
 يعتبر نسبة الخارجية المعتدلة والاستقبال فصدق بمطابقة النسبة المفهومة منه للخارجية
 المعتدلة والاستقبال فيصدق من الخبر لا يجابى ما يطابق نسبة النسبة الخارجية الاستقبال
 ويكذب منه ما لا يطابقها وكذلك في الخبر السلبى توضيحه انه اذا كان المراد بثنى الخارج نسبة
 الكلام ان الكلام يدل عليه كما اشراج بقوله من غير قصد الى كونه دلاله على نسبة حاصلة وقد افصح
 عن خلافه من قال الصدق والحقيقة كون النسبة التي يشعر بها الكلام واقعة والكذب عدل
 فالخارج في الخبر الاستقبال ما يكون في الاستقبال والداخل ما يكون في الماضي فلو ما يكون في
 وان كان المراد به ان يبين طرفي نسبة الكلام نسبة خارجية فالخارج ايضا ما يكون في الاستقبال
 لان نسبة الكلام لما كانت استقبالية كانت الخارجية ايضا موافقة لها لاها فتعتبر
 على حسابها بالنسبة الكلامية وقد نقل عنه رحمه الله في بعض الحواشي ان قولنا
 في أحد الأزمنة دفع لتوهم ان الخبر الاستقبال لا خارج له فلا يكون خبراً ومنشأ التوهم
 الغفول عن ان النسبة الخارجية تعتبر على حساب نسبة الكلام بحسب الأزمنة
 فنبه على ذلك بقوله في أحد الأزمنة فالدفع التوهم وانت خبير بان ذلك معنى على
 ان المراد بالخارج ما يدل عليه الكلام ولا بالخبر الاستقبال خارج في الحال بمعنى النسبة
 الواقعة في نفس الكلام يبين طرفي نسبة الكلام فافهم قوله وان لم يكن نسبته خارج لذلك
 اى تطابقه او لا تطابقه ربما يفهم منه ان نسبة الكلام الانشائي خارجا لكن لا يكون
 بحيث تطابقه نسبة الكلام او لا تطابقه فالفرق بين الخبر والانشاء

فكذب الموجبة منها مطافاً ويصدق السالبة لذلك لخالف النسبان في الأولى نوافقه
 في الثانية فالشارح دفع ذلك بأن نسبة الخارجية تعتبر في أحد الأزمنة ففي الخبر
 يعتبر نسبة الخارجية المعتدلة والاستقبال فصدق بمطابقة النسبة المفهومة منه للخارجية
 المعتدلة والاستقبال فيصدق من الخبر لا يجابى ما يطابق نسبة النسبة الخارجية الاستقبال
 ويكذب منه ما لا يطابقها وكذلك في الخبر السلبى توضيحه انه اذا كان المراد بثنى الخارج نسبة
 الكلام ان الكلام يدل عليه كما اشراج بقوله من غير قصد الى كونه دلاله على نسبة حاصلة وقد افصح
 عن خلافه من قال الصدق والحقيقة كون النسبة التي يشعر بها الكلام واقعة والكذب عدل
 فالخارج في الخبر الاستقبال ما يكون في الاستقبال والداخل ما يكون في الماضي فلو ما يكون في
 وان كان المراد به ان يبين طرفي نسبة الكلام نسبة خارجية فالخارج ايضا ما يكون في الاستقبال
 لان نسبة الكلام لما كانت استقبالية كانت الخارجية ايضا موافقة لها لاها فتعتبر
 على حسابها بالنسبة الكلامية وقد نقل عنه رحمه الله في بعض الحواشي ان قولنا
 في أحد الأزمنة دفع لتوهم ان الخبر الاستقبال لا خارج له فلا يكون خبراً ومنشأ التوهم
 الغفول عن ان النسبة الخارجية تعتبر على حساب نسبة الكلام بحسب الأزمنة
 فنبه على ذلك بقوله في أحد الأزمنة فالدفع التوهم وانت خبير بان ذلك معنى على
 ان المراد بالخارج ما يدل عليه الكلام ولا بالخبر الاستقبال خارج في الحال بمعنى النسبة
 الواقعة في نفس الكلام يبين طرفي نسبة الكلام فافهم قوله وان لم يكن نسبته خارج لذلك
 اى تطابقه او لا تطابقه ربما يفهم منه ان نسبة الكلام الانشائي خارجا لكن لا يكون
 بحيث تطابقه نسبة الكلام او لا تطابقه فالفرق بين الخبر والانشاء

فكذب الموجبة منها مطافاً ويصدق السالبة لذلك لخالف النسبان في الأولى نوافقه
 في الثانية فالشارح دفع ذلك بأن نسبة الخارجية تعتبر في أحد الأزمنة ففي الخبر
 يعتبر نسبة الخارجية المعتدلة والاستقبال فصدق بمطابقة النسبة المفهومة منه للخارجية
 المعتدلة والاستقبال فيصدق من الخبر لا يجابى ما يطابق نسبة النسبة الخارجية الاستقبال
 ويكذب منه ما لا يطابقها وكذلك في الخبر السلبى توضيحه انه اذا كان المراد بثنى الخارج نسبة
 الكلام ان الكلام يدل عليه كما اشراج بقوله من غير قصد الى كونه دلاله على نسبة حاصلة وقد افصح
 عن خلافه من قال الصدق والحقيقة كون النسبة التي يشعر بها الكلام واقعة والكذب عدل
 فالخارج في الخبر الاستقبال ما يكون في الاستقبال والداخل ما يكون في الماضي فلو ما يكون في
 وان كان المراد به ان يبين طرفي نسبة الكلام نسبة خارجية فالخارج ايضا ما يكون في الاستقبال
 لان نسبة الكلام لما كانت استقبالية كانت الخارجية ايضا موافقة لها لاها فتعتبر
 على حسابها بالنسبة الكلامية وقد نقل عنه رحمه الله في بعض الحواشي ان قولنا
 في أحد الأزمنة دفع لتوهم ان الخبر الاستقبال لا خارج له فلا يكون خبراً ومنشأ التوهم
 الغفول عن ان النسبة الخارجية تعتبر على حساب نسبة الكلام بحسب الأزمنة
 فنبه على ذلك بقوله في أحد الأزمنة فالدفع التوهم وانت خبير بان ذلك معنى على
 ان المراد بالخارج ما يدل عليه الكلام ولا بالخبر الاستقبال خارج في الحال بمعنى النسبة
 الواقعة في نفس الكلام يبين طرفي نسبة الكلام فافهم قوله وان لم يكن نسبته خارج لذلك
 اى تطابقه او لا تطابقه ربما يفهم منه ان نسبة الكلام الانشائي خارجا لكن لا يكون
 بحيث تطابقه نسبة الكلام او لا تطابقه فالفرق بين الخبر والانشاء

قوله وهذا معنى وجود النسبة الخارجية أى ما ذكرنا من وجود النسبة والواقع بين
الشيئين المذكورين مع قطع النظر عن الذهن معنى وجود النسبة الخارجية يشتر
أن ليس معنى الخارج ههنا ما يرادف الأعيان حتى يلزم كون النسبة من الأفعال
العينية الموجودة والأعيان بل معنى الخارج هذا خارج الذهن أى الواقع في نفس
الأمر كما سيظهر رحمه الله أن الواقع هو الخارج الذي يكون لنسبة الكلام الخارج
توحيدهم فالواجب وجود النسبة الخارجية ههنا أو بما يتوحد من النسبة لا بال
الوجود والخارج وأنه باطل لما تقرر أن النسبة ليست بموجودة في الخارج فرفع
ذلك بأن معنى الخارج ههنا الواقع وخارج ذهن المتكلم والمخاطب أعني خارج الكلام
لا ما يرادف الأعيان فلا يبطل وجود النسبة الخارجية بهذا المعنى لما تقرر أن
ليست بموجودة في الخارج لأن الخارج ثمة بمعنى ما يرادف الأعيان وقد يرفع
بأن معنى كون النسبة خارجية ههنا أنه امر خارجي لا موجود خارجي فالخارج ههنا
ظرف لنفس النسبة لا لوجودها وهذا لا يناقض ما تقرر أن النسبة ليست بموجودة
والخارج لأن الخارج ثمة ظرف لوجود النسبة لا لنفسها وأثبت ظرفية الخارج لنفسها
لا يناقض نفى ظرفيته لوجودها لأن نفى الثانية لا يوجب نفى الأولى وأثبت الأولى
لا يستلزم إثبات الثانية فإن الخارج في قولنا زيد موجود في الخارج ظرف لنفس
الوجود ولم يلزم منه كونه ظرفا لوجود الوجود حتى يلزم كون الوجود موجودا خارجيا
فإن الموجود الخارجي ما يكون ظرفا للخارج ظرفا لوجوده لا ما يكون الخارج ظرفا
لنفسه وفي قولنا الوجود ليس بموجود في الخارج ظرف لوجود الوجود

سلمه قوله في موافق إحدى نفس الامر
 يعني ما عليه الامر في قطع النظر اعتبار الزمان عليه
 في ما هو المراد من خارج النسبة بخلاف ما هو في الاعيان انما يكون
 كون النسبة من الامور الثابتة الموجودة في الاعيان انما يكون
 معين الدين واست افاد انه سلمه قوله في
 مما قد في تحت الصدق والكذب في الامور الثابتة التي
 سلمه قوله وانما يطلب لان النسبة من الامور لا من الامور
 يعقبا الذين من الطرفين وقت الارتباط لان الامور
 الموجودة في الطرفين وقت الارتباط لا من الامور

هذا التفسير وما يتولد الى ان يخرج من الكلام والظاهر ان
الاستدلال جميع الناس والايمان انهم في الامم
لكن ينفردون لانهم لا يكونون في الامم
الكلام والظاهر انهم لا يكونون في الامم
لا يخفى عن الاستدلال الامم
رؤوف

من قولهم فان الامر بالخارجي يكون ان يكون
الخارجي يكون الخارج فانه لا بد له
من شيء من الخارج

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

[illegible]

الله هو له واصل
 ثبت اشتقاق كلامه و
 ثبت اشتقاق كلامه و
 ثبت اشتقاق كلامه و

ولم يلزم منه نفي كون الخارج ظرفاً لنفس الوجود حتى يلزم انقضاء الوجود الخارجي فان قلت فلا محالة
اعلم من الوجود الخارجي فان الامر بالخارجي يجوز ان يكون معدوماً في الخارج كالوجود الخارجي
فما معنى قوله راجع سواء قلنا ان النسبة من الامر الخارجية او ليست منها نظراً لما اوردنا
بجزء ما وان لم يكن موجوداً خارجياً وان كان المراد من الامر الخارجية الموجودات الخارجية
لوحين التردد ايضا للقطع بانها ليست موجودة في الخارج يقال معنى عدم توقف
وجود النسبة الخارجية ههنا على كونها من الموجودات الخارجية وقد يقال انه اسارة
الخلاف في تحقق النسبة في الخارج بين الشكل الحكيمة والمناسب ان يحصل الامر الخارج
على الموجودات الخارجية على ما لا يخفى **قوله** لادوجه تخصيص هذا الكلام بالخبر قد بينه
بان الخبر اعظم شأنا واكثر اجابا واوفر نكنا واصل الانشاء ولذا قدم في الكتب اجابات الخبر
واورد الاجابات المشتركة بين الانشاء والخبر في باب الخبر فيجب ان يخص هذا الكلام
بالخبر وان تحقق **قوله** ايضا لانه لا حاجة اليه بعد تعقيد الكلام بالبلغ
رهباً ليعتد عنه بان قصد الى تحقيق معنى الاطلاق وان كون الزيادة لفائدة ما حذرة فيه
ولم يعقد الزيادة بالفائدة رهباً لسبق الى الوهر ان الاطلاق هو مطلق الزيادة
وان كان زيادة الكلام بالبلغ لفائدة او ان انفهام قيد الفائدة على تقدير عدم **تعقيد**
بما لا يخلو عن خفاء رهباً ورت ذهابه عنه فصرح به **قوله** الذي قد سبق اسارة الى
تسمية ذلك البحث بالتنبيه فانه انما يستعمل فيما سبق بوجه ولذا يستعمل في
البدعيات وما حكمها او انه يستعمل فيما يستغنى عن الدليل كالبدعي **مطابقة**
وما في حكمه وما سبق الاشارة اليه في حكم البديهي **قوله** اي

حكمة إشارة الى ان المطابقة اعماهي للحكم اولا وبالذات والخبر ثانيا
 وبالعن فصل الخبر ان كان عبارة عن مطابقة الخبر للحكم كان حكما مطابقة في
 الثبوت للحكم اولا وبالذات وان كان عبارة عن مطابقة الحكم الخبر
 فربما يسبق الى الوهم ان الصدق ح ثابت للخبر اولا وبالذات لان الصدق
 ح يكون الخبر مطابقا للحكم وانه ثابت للخبر اولا للحكم لكن التحقيق
 انه ح ايضا ثابت للحكم اولا لان مطابقة الحكم امر ثابت له اولا واما كون الخبر
 مطابق الحكم فهو ليس عين مطابقة الحكم بل اعما مبداءة وهذا كما قبل
 في تعريف الدلالة بفهم المعنى من اللفظ دفعا للاعتراض بان الفهم
 صفة الفاعل والدلالة صفة اللفظ فكيف يصح تعريفها به ان فهم
 المعنى من اللفظ اى كون اللفظ مفهوما منه المعنى صفة اللفظ وان كان
 الفهم صفة الفاعل فيرد عليه بان فهم المعنى من اللفظ ايضا صفة الفاعل
 لكن له تعلق باللفظ والمعنى يصير بسببه متبدا لصفتي اللفظ والمعنى
 اى كون اللفظ يفهم منه المعنى وكون المعنى يفهم من اللفظ **ثانيا**
 فمطابقة تلك النسبة المفهومة من الكلام الظاهر اعماهي التثليل
 عليها الخبر وكلامه رح فكتبه يشعر اعماهي وقوع النسبة
 اولا وقوعها وينتج عليه ان الخبر لا يدل الا على الوقوع الواقع
 النسبة المفهومة الخارجية ايضا فكيف يتصور مطابقة مع اتحادها وتكون دفعه
 بان الوقوع له اعتبار ان اخذها كونه مفهوما من الكلام مع قطع النظر عن الواقع

قوله ان المطابقة اعماهي للحكم اولا وبالذات والخبر ثانيا
 قوله ان الخبر ان كان عبارة عن مطابقة الخبر للحكم كان حكما مطابقة في
 قوله ان الخبر ان كان عبارة عن مطابقة الحكم الخبر
 قوله ان الخبر ان كان عبارة عن مطابقة الحكم خبر
 قوله ان الخبر ان كان عبارة عن مطابقة الحكم خبر

الاول ان ثابت الحكم اولا وبالذات والخبر ثانيا
 والثاني ان ثابت الحكم اولا وبالذات والخبر ثانيا
 والثالث ان ثابت الحكم اولا وبالذات والخبر ثانيا
 والرابع ان ثابت الحكم اولا وبالذات والخبر ثانيا
 والخامس ان ثابت الحكم اولا وبالذات والخبر ثانيا
 والسادس ان ثابت الحكم اولا وبالذات والخبر ثانيا
 والسابع ان ثابت الحكم اولا وبالذات والخبر ثانيا
 والثامن ان ثابت الحكم اولا وبالذات والخبر ثانيا
 والتاسع ان ثابت الحكم اولا وبالذات والخبر ثانيا
 والعاشر ان ثابت الحكم اولا وبالذات والخبر ثانيا

لم يطابق الواقع ولا اعتقاد جميعا لا باعتبار انه لم يطابق الاعتقاد فقط
 بشكل وجه الاستدلال بلاية لا محالة ثبت ما هو المدعى من كون الصدق
 مطابقة الاعتقاد والكذب عدم مطابقتها ويمكن ان يقال انه لا يكون العن
 من الاستدلال نفي مذهب الخصم والآية تنفي كون الصدق مطابقة الواقع
 كما هو مذهب الجمهور لا محالة ثبت للكذب معها فلا يكون الصدق باضطرارة
 امتناع اجتماع الصدق والكذب اتفاقا وان قيل بان يقعها ولا يبعد ان
 ثبت بلاية كون الصدق مطابقة الاعتقاد فقط بان من حمل الكذب
 عدم مطابقة الاعتقاد فقط لم يجعل الصدق مطابقة الواقع ولا اعتقاد
 جميعا ومن حمل الصدق مطابقة ما لم يجعل الكذب عدم مطابقة الاعتقاد
 فقط بل المناسب لكون الكذب عدم مطابقة الاعتقاد فقط ان يكون
 الصدق مطابقة فقط على ما هو مقتضى تعابلهما قوله بشهادة ان لا
 فلان قلت هذه الملوكلات بعيدة تأكيد الحكم الذي دخلت عليه وهما
 المشهورية احتج كونه عليه السلام رسول الله لا تأكيد شهادة المتأقين المدلول
 عليها بقوله تشهد فلا شهادة لهذه الملوكلات وتضمن مشهد الخبر المدعى فيها
 انها وان دخلت على المشهورية لكنها تشعير بالشهادة عجيبة كاملة وعندها
 هذا ولا وجه ان يجعل الخبر المذكور متضمنا لهذه الملوكلات لا لغيره تشهد
 وتفسير الكذب في الشهادة بوجوه الشاهد باعتبار كون خبره متنا
 وجهه والحاشية قوله بل في جميع الفاسد كما كان الكذب عدم مطابقة الواقع

على قوله ولا ينبغي كون صدق
 مطابقة الواقع كما هو مقتضى مجموع الاغني عن كون
 كلام الشيخ بل من ذلك كل الالزام حيث قال ان قيل مطابقة
 لا غير الخبر صدق ما يدل على ان الالزام في كون الصدق مطابقة
 بل على انه قوله لا يبعد ان ثبت بالآية تنفي كون الصدق مطابقة الواقع
 لا اعتقاد فقط ومن ثمة ان الكذب لا يطابق الاعتقاد فقط وانما
 والظاهر ان الذي لا يثبت التوحيب الى خارج ان الصدق مطابقة الواقع
 فقط لا يفي بوجه قوله من حمل الكذب عدم مطابقة الاعتقاد
 آية قد ثبتت الذات في ذلك لا في الالزام بل في كون
 الكذب لا مطابقة الاعتقاد فقط
 والوجه ان يقال قد علم من الآية
 الكذب في قوله على ما لا يطابق الا
 الصدق فيما عدا ذلك قال باختصار الكذب في قوله باختصار
 العتبات والاساطيق مع الاعتقاد فقط فثبت ان الكذب والصدق هما
 ذلك ان يروى انه قوله ولا وجه ان يحمل الخبر المذكور على
 ان هذه الشهادة بل لا يبعد من جميع فثبت ان الكذب في قوله
 قوله لا تقوم بشهادة فثبت ان الكذب في قوله لا تقوم بشهادة
 جوابا عما قيل من ان الكذب في قوله لا تقوم بشهادة جوابا عما
 عكس في قوله لا تقوم بشهادة فثبت ان الكذب في قوله لا تقوم بشهادة
 بل في قوله لا تقوم بشهادة

والا مع الاستعانة بالعلماء في معرفة ما في هذه النسخ من فوائد
والا مع الاستعانة بالعلماء في معرفة ما في هذه النسخ من فوائد
والا مع الاستعانة بالعلماء في معرفة ما في هذه النسخ من فوائد

فان نسب الكذب الى الواقع كان هناك عديم مطابقة الواقع في الواقع وان نسب الاعتقاد
كان عدم مطابقة الواقع والاعتقاد ولما نسب الكذب لهذا الى اعتقادهم الفاسد كان
المراد به عدم مطابقة الواقع واعتقادهم الفاسد بالكذب ليس لعدم مطابقة الواقع انما
امر بالناس لانه لما كان هذا الخبر غير مطابق للواقع واعتقادهم وغير مطابق للاعتقاد
فبما يشكّل جعل كذبه بعدم مطابقة الواقع دون عدم مطابقة الاعتقاد لكن يزول
الاشكال بتقرير هذا الجواب الثالث على وجه المنع هكذا لانهم ان كذب هذا الخبر
لعدم مطابقة الاعتقاد كما ذكره فلا يجوز ان يكون لعدم مطابقة الواقع في الاعتقاد
ولو قرر على وجه التسليم كما ذكره رحمه الله في الشرح اشكل دفع الاشكال فنامل
قوله مع الاعتقاد بانه مطابق الظاهر انه جعل قوله مع الاعتقاد حالا عن خبر
المبتدأ وهو مطابقة والاصح امتناعه وقوله منه اى مع اعتقاد انه غير مطابق
مع ان الظاهر ان المرجع هو الاعتقاد المذكور سابقا وقد فسّر باعتقاد انه مطابق يؤ
اختلاف الراجع والراجع وليس بوجه كيف وقد شنع رحمه الله بمثل ذلك في هذا
المقام على العمادة في شرح المفتاح ولا يبعد ان يرجع خبر مطابقة الواقع ^{على} خبر
قوله مع الاعتقاد ظرف الفاعل للمطابقة وقوله معه ظرف للضمير في عدمها باعتبار كونه
ممتارة بخبر المطابقة كما في قوله وما هو عنها بالحديث المتروك اعلمه للضمير باعتبار معناه
في الطرف فلا يتيسر جعل الحال عن خبر المبتدأ ولا اختلاف الراجع والراجع لكن شنع
ان يحل عدم مطابقة الواقع مع الاعتقاد على معنى السلب الكلى اى عدم مطابقة
شئ من الواقع والاعتقاد ويخص عدم مطابقة الاعتقاد بما يمكن

[illegible]

واما ما كان اشراج او
 البهيمية في توافق الواقع والا اعتقاد
 فلان التوافق على الاحتفاظ بالاستدراك المذكور واما ما
 لمطابقة التوافق فيظهر على حقيقة استدراك اعتقاد المطابقة
 المطابقة التوافق مع الاستعداد والادراك استدراك اعتقاد
 شة قوله الاستدراك ان يفسر كقولنا انما لا نعلم احد
 فاستلزم الكذب وايضا الكلام بما هو حال الغير من احد
 والكذب لا في الاحتمال بل في ما هو متحقق من الغير
 يوزن

هناك اعتقادك مطابقة الخبر فلا يتناول عدم الاعتقاد اصلا على ما هو المقرر من وجوب
النفي الى العيد حتى يطابق ما ذكره رحمه الله من هذا الجحاط ان الكذب عند عدم مطابقة
الواقع مع اعتقاد عيدها ولو حمل على معنى في الايجاب الكلي انفي الواسطة ودخل في الكذب
جميع استنباطه ان جعل عدم مطابقة الاعتقاد متناولا للصحة عدم الاعتقاد اصلا
ولا دخل فيه فسمان منها وبقي القسمان الباقيان واسطة فيكون الواسطة اقل
ذكره رحمه الله وعلى تقدير الحمل على السلب الكلي تعميم عدم مطابقة الاعتقاد لعدم اصلا
يدخل في الكذب ايضا فهو واحد انقسام الواسطة وكان له ح ذهب الى ما ذهب اليه
في الحمل على السلب الكلي ولان عبارة الايضاح بويده شوق ضرورة توافق الواقع ولا اعتقاد
ح اي حين مطابقة الواقع مع اعتقادها يقال استلزام اعتقاد المطابقة لمطابقة
الا اعتقاد لا يتوقف على الوقت المذكور ينبغي على تقدير التحالف ايضا لان العاقل اذا
اعتقد مطابقة الخبر للواقع فقد اعتقد هذا الخبر من افعال مطابق اعتقاد له انه ايضا
ما اعتقد مطابقا للواقع مثلا اذا اعتقد مطابقة قولك السماء تحتها للواقع فقد
هذا الخبر اعتقادا وحماية ما يمكن ان يقال ان ثبت الاستلزام على تقدير التحالف لا يمنع
تقليد التوافق اذ يكفي في ان يكون التوافق موجبا له ولا عكس ذلك لان موافق الموافق للشيء
موافق له لكن ربما يتوهم عليه ان المستلزم هو مطابقة الواقع للموافق للاعتقاد لا
المطابقة وايضا التوافق انما يظهر في لحظة استلزام اعتقاد المطابقة لا اعتقاد
فتعليل هذا بذلك طرية في قول اي الاخبار حال الحجة الا انه ان يفسر يكون الخبر المذكور
خبر حال الحجة كما صرح به اخراجنا قال فرد هم يكن خبرا فيكون ان كان اظهر ان عدم

قبله لم يصح إطلاق فائدة الخبر عليه **قول** لو كانوا يعلمون أي من اشتراؤه ماله والأخرى
من خلاف أي ليس لهم علم بذلك لأن كلمة لو تجعل المبتدأ متغنياً وبالعكس فتبقى علم
بذلك وقد أتبته فصدق الآية لا يقال لا يتعلق العلم الثاني بما يتعلق به العلم الأول بل
أنه منزل منزلة اللازم على معنى لو كانوا من أهل العلم والمعرفة وإن لم يكن منزلاً فالظاهر
أن متعلقه هو مضمون بقس ما شرعوا على هو الشائع في مثل هذا الذكي وهذا البصير ليس
مضمون من اشتراؤه ماله والأخرى من خلاف لأن مضمون الأول عدل للنتيجة وذلك
الشراء ومضمون الثاني وجوب غاية الضرورة على ما يدل عليه لفظ بئس الموضع للذم العام
والجفاء وتغاير ما يدل وانتكاسهما كما في المباح فالعلم بالأول لا وجوب العلم بالثاني ولا
بالثاني موجباً للعلم الأول فلا حاجة تعالى ما ذكر من التنزيل أنه يقال تنزيل للنتيجة من
اللازم لا يضار البية الاضرورة وداع وليس فليس لو سلم فللقصص جاصل لأن علم كونه
من أهل العلم يرجع عليهم علمهم بالحكم المذكور ومعنى من اشتراؤه الخ من فعل ذلك ليس له
نصيب في الأخرى أصلاً وهذا غاية المذمومة ونهاية السوء على ما يفيد كلمة بئس المعنى
أنه لا نصيب له في ذلك الفعل الخبيث ما ذكره لو سلم فالعلم بما عاينوا به خطأ أنفسهم فإذا لم
يكون لهم نصيب على ذلك كان غاية والمذمومة ولما كان الغلبة في تنزيل العالم عبادة الخ فخره
الجاهل بما باعتبار تنزيل العلم منزلة الجاهل من غير دخول محض فائدة الخبر ولا زها
وذلك شاهد من الكلام المجيد لما كان الغلبة في تنزيل العلم منزلة الجاهل باعتبار
تنزيل جوهر الشيء منزلة عند من غير دخول محض العلم والجاهل وجره شاهد من القرآن
في كلامه المشارة إلى الله عز وجل من نعم من ظاهر كلام المفتاح أن الآية الأولى مثال للمنفق

[illegible]

[illegible][illegible]

فالحلو عن الصادق لا يوجب الحلو عن التردد فيه لجواز اجتماع الحلو والصدق مع التردد
في الصادق بأن يكون متصفاً وأما إذا اريد وقوع النسبة فلان معنى الحلو عنه عدم
الصدق به وانه لا يوجب عدم تصوره حتى يلزم منه الحلو عن التردد فيه والمراد بالحكم في
قوله بل التحقيق ان الحكم لم نفس الصدق والضمير في قوله والتردد فيه راجع الى متعلق
الصدق وهو وقوع النسبة على سبيل الاستخدام وهذا ربما يرجح ارادة الصادق من الحكم
المدكور والمن قول^ه لكن المذكور في دلائل الاعجاز والشيخ قال الشيخ في كمال
الاعجاز ان مواقع ان يحكم الاستقراء هو الجواب لكن بشرط الخ ويمكن توجيهه بانه
لا يبعد هذا الاشتراط في التاكيد بان الحكمها علم في التاكيد ومقيدة لغايته فيجوز ان
يقيد حسن الاثبات بما يبدل ذلك الشرط بخلاف سائر الموكلات وعلى هذا يندفع عنه
ما اورد عليه ان ما ذكره الشيخ مخالف للفقهاء حيث حكموا بحسن التاكيد في مقام
التردد سواء وجد هذا الشرط او لا نعم انه قد فرق بين ان وسائر الموكلات وهم لا يحكموا
بذلك الفرق لكن عقله رحمه الله كلام الشيخ على ما ذكر في هذا الكتاب يدل على
انه حمل كلامه على مطلق التاكيد ولم يلتفت الى خصوص ان قوله مستند على ان
تكذيب الاثنين تكذيب الثلاثة يعني انه نسب التكذيب في المرة الاولى الى جميع الرسل
مع ان المكذب فيها اثنان وجهه بانه لما كان الرسل الاثنين والثلاثة واحداً وهو
عيسى عليه السلام والرسل^{هم} الذي ارسل به الاثنين والثلاثة واحداً كما
تكذيب الاثنين تكذيب الثلاثة وهذا بناء على ان قوله في المرة الاولى متعلق بذكره ولو حمل
متعلقاً بقوله قال الله تعالى فخرج الى هذا العدا فانه متعلق^{هو} عن عيسى عليه السلام المكدب^{هو} وهو

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

[illegible]

۱۲
 فی العدد من قیاس
 منج اخلو ولا یجب ان یكون نصافیة
 ۱۳
 عصبه
 قوله فاختار عبارة آیه و میگوید که این حدیث معتبره
 و مستند مجاز عقلی فیهما و السبابة الاولی
 ۱۴
 احسن و الذی اختار من ذی السبابة علیما
 ۱۵
 محباز ۱۲ مع لایس
 ۱۶
 در اینست از افاد و ۱۲

عليه قوله تعالى قال لعنتموه يا عبادة الشرح قوله لعنتموه
 عليه قيل لعنتموه يا عبادة الشرح قوله لعنتموه
 اتنا الى ان من ياتوا من السبعين سنين
 على الفادة كما حقق في شرح الكشاف
 الشرح ان العبارة السابقة في بيان
 فاعمل على العبارة السابقة في بيان
 الا ان من الانفصال على ما هو الظاهر
 عليه منية بل لان عدم الدلالة على
 للعدول عن كلامه عليه السلام
 شتمه انما هو اريد يا عبادة
 عليه قوله تعالى قال لعنتموه يا عبادة
 من الحصر كما يشع في عبارة الشرح
 فانه قال بعضه حقيقة وبعضه مجاز وبعضه ليس

عدم الحصر لا يفسد بعبارة الشرح فكانه قال بعضه حقيقة وبعضه مجاز وبعضه ليس
 لذلك ينبغي جهة المنع عليه وأن أمكن دفعه بتكليف **قوله** نقول للعقل لمن لا يعرف
 حاله وهو يجمعها آمنه قيل لها قديان ذكرنا على سبيل العادة ولا فاع استغاثا لم يكن كلامه
 حقيقة ايضا وانت خبير بان المحاطب اذا كان عارفا بحال القائل انه معترى لم يتعين
 كونه حقيقة مجازا ان يجعل القائل علم المحاطب قرينة على انه لم يريد ظاهرا نعم لو قيل يكفي
 احد العقيدين لانه اذا لم يعرف حاله يكون هذا الكلام حقيقة فطواؤا اذا عرفها لكن
 يجمعها آمنه لانه لا ي نصب قرينة على عدم ارادة النظر لم يعد **قوله** اي والحال انك
 خاصة اشارة الى ان تقدير المسند اليه للقصر ثانيا قديده لانه لو علم المحاطب ايضا
 ان يعلم علم التكلم بذلك ايضا اوله وعلى الاول لا يكون حقيقة فكان القرينة الصادقة
 بل ان كان الاسناد للملابسة كان مجازا وعلى الثاني يكون حقيقة فتخصيص التكلم بالعلم
 بعدم المحيى باعتبار انه على تقدير علم المحاطب لا يتعين كونه حقيقة لا باعتبار انه على هذا التقيد
 لا يكون حقيقة خبرا **قوله** ومجازا في الاثبات انما سمى مع انه يمكن هذا الجاز في المنع
 ايضا لما ذكره الله في الشرح ان المجاز في النفي مداره على المجاز في الاثبات فان كان
 مجازا كان النفي مجازا **قوله** اي غير الملابس يظهر التعيد للملابس فائدة **قوله** من الحقيقة
 او الموضع الذي يؤول اليه من العقل نقل عنه رحمه الله في المحاشي ان من في قوله
 من الحقيقة بيان في قول من العقل ابتدائية اي نظائرها من العقل ما هو
 ينبغي ان يكون بحيث يمكن على ما هو عليه في العقل والنظر من كلامه روح انه يجعل كلمة من
 في قوله من العقل جملة ليؤول ولا بعد ان يجعل صلا له على معنى تلك الموضوعات جمع

اللامضية فتكون قولهم في المفعول
والبنى المفعول كقولك صنعت بيتا
إذا كان مبنيا له كل ذلك الاستناد إلى المفعول
ولمفعول لم يصح في غير الاستناد إلى المفعول
ولمفعول لم يتم في قولك صنعت بيتا لمفعول لم يصح
ولمفعول لم يتم الاستناد إلى المفعول كقولك صنعت بيتا
إذا كان مبنيا له كل ذلك الاستناد إلى المفعول
ولمفعول لم يصح في غير الاستناد إلى المفعول
ولمفعول لم يتم في قولك صنعت بيتا لمفعول لم يصح
ولمفعول لم يتم الاستناد إلى المفعول كقولك صنعت بيتا

اليه من العقل أى يحكم العقل به ويجوز ان يجعل من الاول في من الحقيقة صفة ليؤول
ايضا على معنى تطلب بعض ارجح اليه الحقيقة أى ينقل اليه منها لا من كثرة واما جعل
من الثانية بيانية فكذلك واما التفسير الشيخ راجع على تطلب الحقيقة بل ضم اليها الموضوع المذكور
لان مذهبه ان الجواز العقل لا يلزم ان يكون له حقيقة عقلية فاذا لو يكن هناك حقيقة
لا يستقيم تطلب الحقيقة **قوله** واستغن عن المفعول معه ان اراد به انه لا يستند الى المفعول
معه باقيا على حاله فكذلك المفعول به وان اراد انه لا يستند اليه اصلا وان اخرج عما كان
عليه فعليه منع ظاهر الجواز ان يرفع الخشبة في استئصال الماء والخشبة على العطف
على الفاعل فيكون مسندا اليه كما يرفع زيد فضربت زيدا فيقال ضرب زيد فنجعل
مسندا اليه والجاب ان المراد انه لا يستند اليه باقيا على معناه فانه اذا استند
لربيق مقصود المصاحبة مع عمل الفعل بل الكونه مع عمل الفعل لان معنى المصاحبة
انما يستفاد من كون الواو بمعنى مع وليسبق فالربيق بخلاف المفعول به فانه عند
الاستناد اليه يبقى على معناه وهو ما وقع عليه فعل الفاعل وقد يقال للمفعول به
في الاصل طرح ما وقع عليه فعل الفاعل من غير تغييره بالمضن والمفعول معه
ما ذكر بعد الواو بمعنى مع او ما قصد المصاحبة مع عمل الفعل فالمفعول به الاصل
يقع مسندا اليه دون المفعول معه الاصل طرح **قوله** يعنى غير الفاعل الذى لا ينفصل
انما الرفع من الضمير بذلك من اول الامر بل اثر التطويل حيث فسرهما بغير الفاعل
وللمفعول به ثم بين ان المراد غير الفاعل والمفعول به لانه مكتبة وهي ان
المذكور سابقا للفاعل والمفعول مطلقا والضمير لا يرجع اليهما الا على سبيل الاطلاق

لكن لما ذكرنا ان الاسناد الى الفاعل في المبني له والى المفعول في المبني له حقيقة علم ان
 المراد بالمجاز الاسناد الى غير الفاعل في المبني له لان الاسناد الى غيره في المبني للمفعول
 حقيقة لان المفعول غير الفاعل وقصر عليه الاسناد الى غير المفعول في مبني له فبين
 اولا مرجع الضمير على ما يقتضيه اللفظ ثم يرد المراد بقرينة المقام **قول** يعني لا اجل
 ان ذلك الغير يشابه ما هو له كانه انما فيه بذلك ولم يقتصر على ظاهره وهو ان
 الاسناد الى ما ذكرنا لاجل الملازمة مجاز لان مطلق الملازمة يعرف ملازمة الفعل لما
 هو له من الفاعل والمفعول فالاسناد لمطلقها لا يوجب المجازية ولا ان كان الاسناد
 الى ما هو له مجازا وايضا قد افترق في ذلك كلام لا يوضح ان اسنادا واخرها لمصداها انه
 ما هو له في ملازمة الفعل مجاز وكلام صاحب الكشف ان الاسناد الى هذه الاشياء
 على طريق المجاز لمصداها انما الفاعل في ملازمة الفعل ولو اقتصر على ظاهره لم يعبه
 بناء على انه يفهم منه ان الاسناد مجاز الملازمة مجاز وهو حق لان الاسناد الى
 ما هو له ليس مجازا بل لاجل انه هو **قول** من الاضافية ولا تعلية لا يقال
 الوصفية ايضا كذلك فلم يذكرها لان الوصف ما فعل او نفعه من اسم الفاعل او المفعول
 او غيرهما واما مصدر والمجاز في الاولين على قول المصرا انما هو اسناد الفعل والصفة
 الضمير والثالث خارج عما نحن فيه على ما ذكر في الشرح ان مثل انما هو اقبال
 ليس حقيقة ولا مجاز عند المصنف لا تنفك الاسناد الى الملازمة كذا يكون مثل باقة
اقبال **قول** والتعريف المذكور انما هو الاسناد يعني انه اذا تحقق المجاز العقلي في
 الاسناد والتعريف الذي ذكره المصنف يخص بالاسناد فلا بد من اعتباره تخصيص

قوله والاسناد الى ما هو له مجاز
 على علم فان المراسين في الاسناد الى غير المفعول في المبني له
 للطلاب بل لا بد من ان الاسناد الى غير المفعول في المبني له
 من قوله يعني انما هو اسناد الى غير المفعول في المبني له
 بل لا بد من ان الاسناد الى غير المفعول في المبني له
 الى ما هو له مجازا وايضا قد افترق في ذلك كلام لا يوضح ان اسنادا
 الى ما هو له مجازا وايضا قد افترق في ذلك كلام لا يوضح ان اسنادا
 الى ما هو له مجازا وايضا قد افترق في ذلك كلام لا يوضح ان اسنادا
 الى ما هو له مجازا وايضا قد افترق في ذلك كلام لا يوضح ان اسنادا

قوله في المبني له
 الى المراسين في الاسناد الى غير المفعول في المبني له
 في قوله يعني انما هو اسناد الى غير المفعول في المبني له
 في قوله يعني انما هو اسناد الى غير المفعول في المبني له
 في قوله يعني انما هو اسناد الى غير المفعول في المبني له
 في قوله يعني انما هو اسناد الى غير المفعول في المبني له
 في قوله يعني انما هو اسناد الى غير المفعول في المبني له
 في قوله يعني انما هو اسناد الى غير المفعول في المبني له
 في قوله يعني انما هو اسناد الى غير المفعول في المبني له

[illegible]

في المعرفة بان يجعل المعرفة المجاز الاسناد لا مطلق المجاز العقل او تعميم التعريف بان يراد
بالاسناد مطلق النسب فيقتل الاضافية والايقينية واساير بلفظ اللهم الرب العبد^ه
الثاني لان المتبادر من اطلاق اللفظ المصطلح هو معاينتها الاصطلاحية ولا ينبغي^{له}
ان يذهب عليك وهم ان حمل الاسناد المذكور في التعريف المذكور على مطلق النسبة لا^{يقل}
بل لا بد من حمل الاسناد المذكور سابقا في قوله هو الاسناد منه حقيقة عقلية ومنه مجاز
عقل على مطلق النسبة ايضا ولا كان التعريف اعم من المعرفة اللهم الا ان يرتكب ان
الضمير في قوله هو اسناده الى ملاسب راجع الى مطلق المجاز العقل لا الذي هو قسم
من الاسناد لا يذلل^{له} راجع المطلق في القيد او يجوز ما جوزه البعض من كون القسم اعم
من القسم واعلم ان تعميم التعريف بحمل الاسناد على مطلق النسبة ليصلح مطلق المجاز
العقل اولى مما وقع في الشرح من جعل الاسناد اعم من الصحيح واللازم من الكلام ليصلح التعريف
لمطلق لان المعرفة يحكون هو القيد ايضا وان كان يمكن توجيه قوله حيث جعل^ه
التاويل لآخر اجاب الاقوال الكاذبة فقط وذلك لانه قال نوقلت خلاف ما عند العقل
امتنع طر التعريف بنحو قول الجاهل وانما يستفاد ذلك لولم يكن قيد التأويل مخرجا له
والا كان التعريف مطرا مع ذكر خلاف ما عند العقل لان قول الجاهل وان دخل
في خلاف ما عند العقل فقد خرج بقيد التأويل وقد فهم ما ذكر من جعل السكالي التأويل^ه
الكذب فقط من انه يخرج قول الجاهل بقوله لا ما عند المتكبر والكذب بقيد التأويل
ولا يتجه عليه ان اخراج الكذب بقيد التأويل لا يوجب احتصاصه باخرجه مجاز
ان يخرج به قول الجاهل ايضا وان لم يذكره لان المدعى ان السكالي جعل التأويل

لا خارج الكذب فقط على معنى انه نسب الخواص الكذب اليه و لم ينسب اليه الخواص
 قول الجاهل لانه جعل قول الجاهل داخل في هذا القيد غير خارج به **قوله** وان
 المبدأ والمعيد الكماله على ذلك اما باعتبار ان من قال بامر الله وارادته وان افناء الشئ
 او شعر راسه وان طلوع الشمس ونحوها كل يوم يقع بذلك قال بانه المبدأ والمعيد والمنشئ
 والمغني لعدم القائل بالفصل وكان هذا دليل على سلام القائل واما باعتبار ان كون
 الافناء بامره وارادته يدل على كونه مغنيا وان كون طلوع الشمس ونحوها بامره يدل
 على كونه منشئاً مبدءاً معيداً ومهابياً قس بان حمل الاسناد مبنى على المجاز فتر
 افناء قيل الله ليس اولى من العكس كيف وفي الاول مصير الى المجاز قبل اوانه ويمكن
 دفعه بان الحمل على الاسلام اولى من غير **قوله** باعتبار حقيقة الطرفين او مجاز
 ربما يتوهم ان الاستقام بهذا الاعتبار لا تجاوز اثنين وهما ان يكون الطرفين حقيقيين
 وان يكونا مجازيين لان القسمين الآخرين اعني ما يكون الطرفين مختلفين ليسا
 بهذا الاعتبار بل باعتبار حقيقة احد الطرفين ومجازية الاخر بل القسمان الاول
 ليسا باعتبار احد الطرفين من حقيقة الطرفين او مجازيتهما على ما يشعر به كلمة
 او بل باعتبار كليهما في المعنى العبارة ان يقال باعتبار حقيقة الطرفين ومجاز
 بافراد الطرفين ولفظ الواو والجناب ان ترميع القسمه بهذا الاعتبار يعني انه
 بلا حظ هذا الاعتبار في القسمه الى مجموع الاربعه سواء وجد هذا الاعتبار
 في كل قسم او لا وقد تحقق الاعتبار في كل من القسمين الاولين وفي مجموع
 القسمين الآخرين لان الطرفين في مجموعهما حقيقيان او مجازان ولا يضر عدم

قوله وان ما يدل على ان كل من سئل عن حقيقة الشئ قال بانه
 السبق والعيد او ما يدل على ان كل من سئل عن حقيقة الشئ قال بانه
 او انه فان كان السبق والعيد او ما يدل على ان كل من سئل عن حقيقة الشئ قال بانه
 والسبق والعيد او ما يدل على ان كل من سئل عن حقيقة الشئ قال بانه
 على انما يقرب من حقيقة الشئ على انما يقرب من حقيقة الشئ على انما يقرب من حقيقة الشئ
 شئ قوله يمكن ان يكون السبق والعيد او ما يدل على ان كل من سئل عن حقيقة الشئ قال بانه

40
 الى حيث لا يدرك العقل عن الشئ
 مع كونه نكته على حقيقة الشئ على انما يقرب من حقيقة الشئ
 اي باعتبار حقيقة الطرفين ومجازيتهما على ما يشعر به كلمة
 لا انما يقرب من حقيقة الشئ على انما يقرب من حقيقة الشئ على انما يقرب من حقيقة الشئ
 ليسا باعتبار حقيقة الطرفين ومجازيتهما على ما يشعر به كلمة
 فاقترع الاقسام في الاولين على نفسي بما كان ينبغي
 فاستل الامر لولا ما كان ينبغي
 مذمومه الحاسه

عدا الشيء محال لان الواجب ان يكون التغيير فاعلاما اما النفس الغفل المذكور في غلط ان يبدل
نفسا واما المتعدي به نحو امتلاك الاناء ماء فان الماء لا يصير فاعلاما لا مبتدأ بل
لمتعدية وهو الملاك لانه مائي واما اللازمه نحو فخرنا الا اصرح عينا فان العين لا تنفجر
لا تنفجر فيما نحن فيه مثل امتلاك الاناء ماء **قول** له وظن ان هذا كلامه وانما ذكره
الشيخ قال رحمه الله فشرح المفصاح وانا اظن كلام الشيخ اقرب الى الصواب
بالنظر الى مقصود الكلام اذ ليس المقصود ههنا الاقدام وتصيير بل الاقدام وتصير
على ما صرح به الشيخ دفعا لما يتوهم من اعتراض الامام يعني ليس الموجه ههنا
اذا ما وتصير احق يطلبه فاكل وانما هو متوهم مقداره والمحقق للموجه هو القدم
والصيرورة لا غير هذا كلامه يعني انه وان ذكر الاقدام والتصير لكن المقصود
ههنا الاقدام وتصير وهو ميان غير موجهين وليس الموجه الا القدم والتصير
واذا لم يوجد الاقدام والتصير لم يطلب بهما الفاعل ضرورة فلا يراد عليه نقل
عنه روح والحاصل اني انه اذا لم يذكر اقدام مع كونه مذكورا مقصودا كان هناك عجز
لغاي في المسئلة لا يحجز عقل في الاستناد اذ لا شك ان انتفاء المعنى في الواقع
لا يقدح في صحة استعمال اللفظ فيه كما تقول الاقدام المعدوم والمفهوم مثلا واذا
صح استعمال الاقدام في معناه مع انتفائه ليركن مجازا في نفسه قطعا ولا يقاس هذا على
لفظ الاطفار المستعمل في الاطفار الموهومة على ما هو استعارة تخيلية عند السكاكين وانه
مجاز قطعا عند لانه قياس مع الفارق لانه استعمال الاطفار غرضه ومعنى وهي شبيهة
بالاطفار الحقيقية وانه غير ما وضع له لفظ الاطفار خيرا ما خالف لفظ الاقدام فانه

[illegible]

على قوله لا في معنى الموضوع له وهو الاقدام المحقق لكن اعتبر وجهه على سبيل التوهم دون
 التحقيق وانما ذكر الاقدام ويستعمل في اقسام موهوم ولم يذكر القدم مع كونه موجودا حقيقيا
 لفائدة هي للمبالغة في صدقية المحي والقدم حيث نسب الاقدام اليه على وجه القاء
 وجعل مقداً لا ولا شئ اكمل في تخصيص القدم ومن المقدم بل انه هو المحصل لا يقال
 الفاعل للاقدام الموهوم هو المقدم الموهوم واسناده اليه حقيقة فقد وجه
 الاقدام مع كونه موهوماً فاعل حقيقي اذا السند اليه يكون حقيقة لانه يقال عينا
 الاقدام الموهوم لا يحتاج الى اعتبار مقدم متوهم فحق اعتبار غنية **قوله** وهذا
 مبنى على ان المراد بعيشة الى اخره دفع لما يقال الاسناد المجازي عند المصنف

انما هو اسناد الصفة الى الضمير في راضية كالنسبة الوصية في عيشة راضية
 فيجب ان يكون المراد بضمير راضية صاحب العيشة لا بلفظ العيشة وبطلانه
 من صحة ان يقال هو في عيشة راض صاحبها ووجه الدفع ان ضمير راضية هما
 هو للعيشة فالمراد بهما واحد فاذا اريد بالضمير صاحبها كان هو المراد بالعيشة ايضا
 فيلزم ان يكون المعنى هو في صاحب عيشة وبطلانه ظر ولعبارة الماتن توجيهان
 بناء على ان المراد بلفظ عيشة المذكور فيه اما نفس العيشة او ضميرها بناء على اتحاد
 ولاولى اولى **قوله** وهذا اولى بالتمثيل لان المجاز عند المصنف انما هو اسناد الصائغ
 الى الضمير المستكن فيه العائد الى المزار فيجب ان يراد بالضمير فلان لا بلفظ المزار ولم
 الضمير الى شئ حتى يلزم اضافته الى نفسه وهذه المناقشة لا تخرى في الآية
 وهو ظر فاما صم للتمثيل بمنارة صائر في الجملة بناء على ان المراد بالمزار وضميره واحد

على قوله لا في معنى الموضوع له وهو الاقدام المحقق لكن اعتبر وجهه على سبيل التوهم دون
 التحقيق وانما ذكر الاقدام ويستعمل في اقسام موهوم ولم يذكر القدم مع كونه موجودا حقيقيا
 لفائدة هي للمبالغة في صدقية المحي والقدم حيث نسب الاقدام اليه على وجه القاء
 وجعل مقداً لا ولا شئ اكمل في تخصيص القدم ومن المقدم بل انه هو المحصل لا يقال
 الفاعل للاقدام الموهوم هو المقدم الموهوم واسناده اليه حقيقة فقد وجه
 الاقدام مع كونه موهوماً فاعل حقيقي اذا السند اليه يكون حقيقة لانه يقال عينا
 الاقدام الموهوم لا يحتاج الى اعتبار مقدم متوهم فحق اعتبار غنية **قوله** وهذا
 مبنى على ان المراد بعيشة الى اخره دفع لما يقال الاسناد المجازي عند المصنف

انما هو اسناد الصفة الى الضمير في راضية كالنسبة الوصية في عيشة راضية
 فيجب ان يكون المراد بضمير راضية صاحب العيشة لا بلفظ العيشة وبطلانه
 من صحة ان يقال هو في عيشة راض صاحبها ووجه الدفع ان ضمير راضية هما
 هو للعيشة فالمراد بهما واحد فاذا اريد بالضمير صاحبها كان هو المراد بالعيشة ايضا
 فيلزم ان يكون المعنى هو في صاحب عيشة وبطلانه ظر ولعبارة الماتن توجيهان
 بناء على ان المراد بلفظ عيشة المذكور فيه اما نفس العيشة او ضميرها بناء على اتحاد
 ولاولى اولى **قوله** وهذا اولى بالتمثيل لان المجاز عند المصنف انما هو اسناد الصائغ
 الى الضمير المستكن فيه العائد الى المزار فيجب ان يراد بالضمير فلان لا بلفظ المزار ولم
 الضمير الى شئ حتى يلزم اضافته الى نفسه وهذه المناقشة لا تخرى في الآية
 وهو ظر فاما صم للتمثيل بمنارة صائر في الجملة بناء على ان المراد بالمزار وضميره واحد

فاذا اريد يا حدها معنى كان هو اريد بالآخر ايضا **قوله** عند القائلين بان اسماء الله اقرب
 توفيقية اشارة الى ما ذكره في الجواب عن هذا السؤال بان التوفيق على السمع انما يلزم
 ان لو قال السكالي بالتوفيق لكنه لا يقول به ووجه الرد ان هذا التركيب صحيح بل انما
 عند القائل بالتوفيق كما عند غيره فلو كان الامر على ما زعم السكالي لم يكن كذلك **قوله**
 والجواب ان مبنى هذه الاعترافات يتوجه عليه انه ان اريد المنسبة به ادعاء
 لاحقيقة لا يكون الاسناد اليه حقيقة لانه انما يسند حقيقة اليه المنسبة به بحقيقة
 لا ادعاء في الاثرى انه لما كان جعل الرجل الشجاع اسدا بطريق الادعاء والتاويل
 لم يكن اطلاق الاسد عليه حقيقة بل مجازا اعلى الاصح فجعل الربيع بمنزلة القاعل
 الحقيقي ادعاء لا يجعل اسناد الانبات اليه حقيقة فان قلت اذا كان الربيع ممكنية
 يكون الانبات تخيلية والتخيلية عند السكالي يجب ان لا يكون لمعناها فتقو حقا
 ولا عقلا كما ظفار المنية يقصد بها امر وهي شبيهة بالاطفار فكذلك لهما يقصد امر وهي
 شبيهة بالانبات ولا شك ان اسنادها الى الربيع بطريق الحقيقة يقال قد صرح
 السكالي بان قرينة الممكنية في انبت الربيع وهو الانبات امر حقيقة فهو ممكنية بلا تخيل
 فانه ينفك كل واحد منهما عن الآخر **قوله** لعدم الحادث سابق على وجوده
 لا يقال كما ان الحادث عدم سابقا فله عدم لاحق وقد عرفت انما يدل على عدم
 اللاحق فان الحذف هو الاستقاط فلا يشترط عدم السابق بالاعتبار لانه يقال
 الاصل هو عدم السابق وهو الواقع هنا واما التعبير عما يدل على اللاحق فلنكتة وقتا
 فكانه ترك عن اصله ليشعر بان ذلك ليس على سبيل التحقيق كما ان قوله فكانه اتى به

سلك قوله بل مجازا على الواقع
 اشارة الى ما قلناه في بحث حقيقة توفيق السمع
 من ان الاستفادة مجازا على الواقع
 مبنى ان الضم في عقل الانبياء لا انما كان
 على ان نسبة الاعتراف الى امرى
 استنباطا لما ثبتت الاثرى
 سلك قوله فلا يلزم من مقتضى ان مقتضى
 السابغ فلا ريب على عدم اللاحق
 44
 بالاجاب براسه لا يخفى في الواقع
 بما يدل على عدم اللاحق وقول السنف وقد عرفت
 الاصل هو عدم السابق وهو الواقع هنا واما التعبير عما يدل على اللاحق فلنكتة وقتا
 فكانه ترك عن اصله ليشعر بان ذلك ليس على سبيل التحقيق كما ان قوله فكانه اتى به

ثم حذف يشعر بان المحذوف ليس سبيل التحقيق ومعلوم عندك ان عدم الاثبات مختص
 والقسمين اعني التارك من الاصل والاسقاط بعد الاثبات والاول يكون له حقيقة واقعا
 ما يمكن ان يقال ان المراد من التارك من الاصل ليس عدم الاثبات بل ان الاصل بل انقص منه
 وهو عدم الاثبات به ذكره وعدم ملاحظته بنية وقصد او لا شك ان ذلك ليس
 على التحقيق وان كان عدم الاثبات من الاصل على التحقيق لكن الشاق فذلك لا التارك على
 المعنى **قوله** وانما قال بخيل لان العدل ليس محققا وانما هو على سبيل التخيل لان
 العدل يتوقف على الكون سابقا والحل الاول والاشغال عنه ثانيا والحل
 الثاني وليس شئ منهما احدا تحقيقا اما الدلالة في اللفظ عند الذكر فلا نه لا يستقل بالدلالة
 بدون العقل واما الدلالة في العقل عند المحذوف فلان للفظ المحذوف دخلا
 في الدلالة بناء على استمرارية واستمرار في العادة فهو المعاني من الالفاظ محققة او محتملة
 فكأنه انما افترض على بيان الثاني في هذا الكتاب لانه اخرج الى البيان
 ولذلك بالغ بخصر الدلالة في اللفظ مع ظهور مدخلية العقل في الدلالة
 وقد يقال الكلام في الدلالة اللفظية وانما لا تقوم الا باللفظ واما العقل فنشرط
 الدلالة فلا ينسب اليه ولذلك اقصر على الثاني واسأرا بالقصر الى وجه
 الاقتصار **قوله** والظاهر ان ذكر الاحتراز الاخر قد يدفع بان غاية الكلام
 ان يلزم في صورة التعيين كونه ذكره عبثا لكن لا يلزم من ذلك ان يلزم في هذه الصلابة
 ان يقصد الاحتراز عن العبث بل يجوز ان يقصد نفس التعيين من غير احتراز الاحتراز
 بالبال قال ح في شرح المفصاح لا يخفى ان **ن** كمن القصد الهدى المعنى

ولا شك ان ذلك ليس على التحقيق
 فمروءة ان السند من اركان الكلام على التحقيق
 السند وان لم يذكر
 شئ قوله اقصر على بيان الثاني في هذا الكتاب
 اشارة الى انه في السؤل قد تعرض الاول و
 الثاني كالمباحث قال واما قال بخيل لان لا بد
 عند المحذوف ايضا من اللفظ الاول عليه بالنظر ان
 والاعتماد في دلالته اللفظ بالآخر
 العقل فلا عند الذكر كونه الاعتماد
 بالحكمة على اللفظ ولا عند
 المحذوف على العقل
 اعجب من اعداء من ادعى ان يكون
 سطح قوله لانه اخرج الى البيان فان يكون
 العقل في دلالته في الدلالة واما ان يكون
 العقل على اعداء القصر في قوله لان الدال
 لا يجازي على ادعاء القصر في قوله لان الدال
 شئ قوله واما القصر في اللفظ
 فمروءة ان السند من اركان الكلام على التحقيق
 السند وان لم يذكر
 شئ قوله اقصر على بيان الثاني في هذا الكتاب
 اشارة الى انه في السؤل قد تعرض الاول و
 الثاني كالمباحث قال واما قال بخيل لان لا بد
 عند المحذوف ايضا من اللفظ الاول عليه بالنظر ان
 والاعتماد في دلالته اللفظ بالآخر
 العقل فلا عند الذكر كونه الاعتماد
 بالحكمة على اللفظ ولا عند
 المحذوف على العقل

28674

[illegible]

باعتبار ان وضعه على ان يعنى المتقدم فخذ المرجع متقدما حكما بوضع الضمير وذلك
 الضمير كما لضمير المجرى للمفعول مما بعد نحو به رجلا ومنه ضمير الشان والقصة وانما
 ارتكب مخالفة الوضع في هذا الضمير تخيلا لشان المرجع وتكميلا له في النفس بذكر
 شئ مبهم او لا حتى يشوق النفس السامع الى العيون عليه ثم يذكر المرجع قال ابن الحاجب
 ومعنى التقدم حكما انك اذا قصدت الاجرام للتفخيم فتعقل المرجع في ذلك
 ولم تصرح به ليحصل التفخيم بتقديم المجرى ثم ذكر المرجع فخذ التعقل فحكم
 للمتقدم والاولى ان يجعل التقدم والحكمى اعم من ذلك حتى يتناول ما في نحو
 ضربني وضربت زيد اعلم مذهب الصريدين بان يقال التقدم الحكمى انك تترك
 هناك شئ يقضى تقدم المرجع تعقلا فيجعله في حكم التقديم وفي صورة التنازع
 انما ينصرف الفاعل والاول بعد ما لاحظنا تخصيص التاني بالاعمال والمعمول المذكور
 واقضى ذلك تعقل المذكور سابقا على الاضمار **قول** لان اصل وضعه لتعار على ان
 لمعين قال الرضى لم يريد واجبة للمعصية ما وضع شئ بعينه ان الواضع قصد
 في وضعه واحدا معينا ولا لم يدخل في حد المعرفة غير اعلام اذ الضمير واسم
 الاشارة والموصول والمعروف باللام والمضاف الى احدها مما اتصل بكل
 معين قصده المستعمل بل اراد وما وضع ليستعمل في واحد بعينه سواء كان
 ذلك الواحد مقصودا للواضع كما في الاعلام او لا كما في غيرهما فلو قالوا ما وضع
 لاستعماله في شئ بعينه لكان اصح والمحقق على ان معناه ما هو المفهوم
 الظاهر منه والمضمرة اخواته وضعت لكل معين بضعاعا باعتبار ان لفظ الواضع

في قوله تعالى ذلك نفس المذكور سابقا في قوله ضربني
 وضربت زيد اعلم مذهب الصريدين بان يقال التقدم الحكمى انك تترك
 هناك شئ يقضى تقدم المرجع تعقلا فيجعله في حكم التقديم وفي صورة التنازع
 انما ينصرف الفاعل والاول بعد ما لاحظنا تخصيص التاني بالاعمال والمعمول المذكور
 واقضى ذلك تعقل المذكور سابقا على الاضمار **قول** لان اصل وضعه لتعار على ان
 لمعين قال الرضى لم يريد واجبة للمعصية ما وضع شئ بعينه ان الواضع قصد
 في وضعه واحدا معينا ولا لم يدخل في حد المعرفة غير اعلام اذ الضمير واسم
 الاشارة والموصول والمعروف باللام والمضاف الى احدها مما اتصل بكل
 معين قصده المستعمل بل اراد وما وضع ليستعمل في واحد بعينه سواء كان
 ذلك الواحد مقصودا للواضع كما في الاعلام او لا كما في غيرهما فلو قالوا ما وضع
 لاستعماله في شئ بعينه لكان اصح والمحقق على ان معناه ما هو المفهوم
 الظاهر منه والمضمرة اخواته وضعت لكل معين بضعاعا باعتبار ان لفظ الواضع

وہ کہ وہ حق و کلمہ فی منہ کو اس کی طول و عرض
وہ کہ اس کی تسبیح و تحمید اور الیہ الصلاۃ علیہ السلام
وہ کہ ان بیج بغیر الیہ ای خطاب بعین الان
خطاب مع معین کا فعل شایع ہے عجب اعلیٰ
کہ وہ ان خطاب ہی او ذیل پر

۱۰۳

الخطاب مع من ليس له حق
الخطاب مع من ليس له حق
الخطاب مع من ليس له حق
الخطاب مع من ليس له حق

انجزة على ان قد استدرج القلم عن مخشي هذه الحاشية الجليلة والعايق اللطيف المعرفه
 بحاشية الجنان المتعلقة على شهر النخل المسمى غنجر الملعوك القفازان في شهر صفر
 خمسة عشر سنة الف ومائتين واثنين وستين من هجرة النبي على صاحبها الصلوة والخبيرة وشكر
 على فراغ انطباج هذه الحاشية الجليلة في المطبع المجرى في شهر رمضان الذي انزل فيه القرآن
 السنة المذكورة واعلم ايها اللبيب اني قد زينتها بالبحر المحاشي العبدية مثل حاشية الفاضل البرزنجي
 هذه الحاشية وحاشية المختص على اللطول وحاشية الفاضل الاطروش عليه وغيرهما من
 وبما سمحت به حفاظكم واستغفرت من كتب هذا الفن ذلك بشاره خيل وشفيق حاجتي
 الشريفة زادهما الله شرفا وكرامة انحاء الى **عجرا** اللهم اجعله كاسية الولي لحفظه عن
 شر الخفي والجليل وان العبد للسكين **عجرا** معين الدين قهواز الله عسيانية النبي
 آمين يا ارحم الراحمين

Philip Smith

Presented by
HAKIM CHATUR SING.
In memory of his Reverend father
HAKIM SINGH JICE M.W.

مجموع مفردات من عرسل

٤٠	٤٠	هذا القول	هذا القول	=	١٥	يقيد	يفيد				
٤١	٤١	كل استنبأ	كل منها	=	١٨	يجب	يجب				
٤٢	٤٢	وان لا يكون	وان لا يكون	٩٠	٤	كثيرا	نقرا				
٤٣	٤٣	نسبة	نسبة	=	١٣	نظير	نظير				
٤٤	٤٤	نسبة	نسبة	٩٣	٨	اقتف	اقتف				
٤٥	٤٥	فبينهما	فيهما	=	١٣	هوله	ماهوله				
٤٦	٤٦	المتكلم	المتكلم	٩٧	٢	لا يكفي	يكنف				
٤٧	٤٧	الخارجية	الخارجية	٩٥	٢	لا انه	لا انه				
٤٨	٤٨	ومطابقته	ومطابقته	١٠٣	٣	خاطبه به	خاطبه				
٤٩	٤٩	ومطابقته	ومطابقته								
٥٠	٥٠	ولا يطابقه	ولا يطابقه								
٥١	٥١	بناء	بناء								
٥٢	٥٢	بحال	بحال								
٥٣	٥٣	اثبت	اثبت								
٥٤	٥٤	المشترية	المشترية								
٥٥	٥٥	الواقع	الواقع								
٥٦	٥٦	اعتقادكم	اعتقادكم								
٥٧	٥٧	لها	لها								
٥٨	٥٨	لا اعتقاد	لا اعتقاد								
٥٩	٥٩	تجزئه	تجزئه								
٦٠	٦٠	ينصف	ينصف								
٦١	٦١	المخبر	المخبر								
٦٢	٦٢	ربما	ربما								
٦٣	٦٣	انما يكن	انما يكن								